J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol.2 (7): 897 - 918, 2011

THE SOCIAL, AGRICULTURAL AND ENVIRONMENTAL IMPACTS OF WEST NOBARIA RURAL DEVELOPMENT PROJECT ON RURAL WOMEN IN SOME VILLIGES NOBARIA REGION

Elgannam, A.F. and Amany A. Elsaied
Agric. Extension and Rural Development Res. Inst., Agric. Res. Center

المردودات التنموية الاجتماعية والزراعية والبيئية لمشروع غرب النوبارية للتنمية الريفية على المرأة الريفية فى بعض قرى منطقة النوبارية

عادل فهمى محمود الغنام و أمانى عبد المنعم السيد
معهد بحوث الإرشاد الزراعى والتنمية الريفية – مركز البحوث الزراعية

الملخص

استهدفت هذه الدراسة التعرف على المردودات التنموية لمشروع غرب النوبارية للتنمية الريفية على المرأة الريفية المستفيدة من المشروع فى تطبيق بعض الجوانب الاجتماعية والزراعية والبيئية فى منطقة النوبارية، وعلاقتها ببعض المتغيرات المستقلة، ولتحقيق هذه الأهداف تم اختيار عينة البحث اختيارا عشوائيا منتظما، حيث أختير 140 مبحوثة من المستفيدات من المشروع من قريتى آدم واليشع بمراقبة طيبة، وقريتى مالك وعبد العظيم زاهر بمراقبة الانطلاق يمثلن 25% من إجمالى المستفيدات بالقرى الأربع، كما اختير 40 مبحوثة أخرى من غير المستفيدات بالمشروع كعينة مقارنة للدراسة متشابهة فى خصائصها مع عينة المستفيدات إلى حد كبير من قرية الشعرواى بمراقبة البستان. وقد جمعت بيانات هذه الدراسة عن طريق المقابلات الشخصية باستخدام صحيفة استبيان بعد اختبارها مبدئيا، واستخدمت النسب المئوية والتوزيعات التكرارية، واختبار مربع كاى (كا^2)، ومعامل كرامر لتحديد قوة الاقتران لتحليل بيانات هذه الدراسة.

وأوضحت النتائج ما يلى:

1- أن مدى تطبيق المبحوثات المستفيدات من المشروع لبعض الجوانب الاجتماعية و الزراعية والبيئية كانت ما بين المتوسط والمرتفع.
2- أن مدى تطبيق المبحوثات غير المستفيدات من المشروع لبعض الجوانب الاجتماعية والبيئية كانت ما بين المتوسط والمنخفض، وكانت تطبيقهن للجوانب الزراعية ما بين المتوسط والمرتفع.
3- كان أعلى المتغيرات المستقلة اقترانا بدرجة تطبيق المبحوثات المستفيدات من المشروع لبعض الجوانب الاجتماعية والزراعية والبيئية هو متغيرى المستوى التعليمى والمشاركة فى العمل الزراعى.
4- كان أعلى المتغيرات المستقلة اقترانا بدرجة تطبيق المبحوثات غير المستفيدات من المشروع لبعض الجوانب الاجتماعية والزراعية والبيئية هو متغير المشاركة فى العمل الزراعى.
5- ساهم المشروع فى حل مشكلات الصرف الصحى وتوفير مياه الشرب بقرى الدراسة من وجهة نظر المبحوثات المستفيدات من المشروع.

المقدمة ومشكلة البحث

تولى خطط التنمية فى مصر اهتماما خاصا للسكان الريفيين والزراعيين، نظرا لأن سكان الريف يمثلون حوالى 57% من السكان المصريين، كما أن العاملين بقطاع الزراعة يمثلون أكثر من ثلثى السكان إنتاجا وتسويقا وتصنيعا، بالإضافة إلى أن الريف المصرى هو المسئول عن إشباع الاحتياجات الغذائية للمجتمع المصرى ككل، وتوفير المواد الخام اللازمة للصناعة الوطنية، ولقد كان الاهتمام بالجانب الريفى كدعامة أساسية من دعائم التنمية الشاملة يستهدف الوصول إلى حد مناسب من الاكتفاء الذاتى فى الإنتاج الزراعى كهدف اقتصادى مع تحقيق العدالة الاجتماعية للقطاع الريفى الأكثر فقرا والأولى بالتنمية فى مصر (فضل الله، 2003: 226).

وتعتبر المرأة الريفية والتى تمثل حوالى 27% من السكان من أكبر قطاعات المجتمع إنتاجا وأكثرها معاناة، فهى تقوم بدور فعال فى التنمية الزراعية بجانب الرجل فى كافة عمليات الإنتاج الزراعى

النباتى والحيوانى والداجنى والتصنيع الغذائى، بالإضافة إلى تربية الأطفال وأعمال المنزل فى ظروف قاسية ومستخدمة وسائل تقليدية وبدائية غير متطورة، كما يتعاظم الدور الاقتصادى للمرأة الريفية ويزداد كثافة وظهوراً كلما صغرت الحيازة الزراعية للأسرة وانخفض دخلها واعتمدت على العمل العائلى، وكذلك عند هجرة الرجال أو وفاتهم تاركين مسئولية العمل الزراعى والإدارة المزرعية للمرأة، ومن ثم تحمل أعباء اتخاذ القرارات الإنتاجية الزراعية، والتعامل مع مستلزمات الإنتاج والتسويق الزراعى، مما يشير إلى تعدد أدوار المرأة الريفية وتعاظم جهودها فى عمليات التنمية رغم السلبيات والمعوقات التى تقلل من كفاءتها فى أداء أدوارها (تقرير مجلس الشورى، 1998: 69 – 70؛ عفت عبد الحميد، 1995: 369 – 379؛ الطمبداوى وعبد الله، 2003: 122).

وتواجه المرأة الريفية فى مصر معوقات اقتصادية واجتماعية تحد من مساهمتها فى تنمية المجتمع، لعل من أهمها ارتفاع نسبة الأمية بين النساء والتى تصل إلى أكثر من 80% فى بعض القرى، وما يترتب عليها من عدم الوعى الذى يؤثر على الصحة العامة والتغذية، وعدم المساواة الفعلية مع الرجل فى الحصول على التعليم والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الموجهة للمرأة، وكذلك انخفاض فرص تملك الأراضى واستغلالها، وصعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج ومصادر التمويل والقروض الإنمائية، وعدم وعى المرأة بحقوقها، فضلا عن العادات والتقاليد المجتمعية التى تحد من مشاركة المرأة الريفية فى عمليات التنمية (تقرير مجلس الشورى، 1998: 71 – 72؛ هدى الجنجيهى، 2002: 29).

كما أدى غياب التخطيط والاستراتيجيات التنموية التى أن تضعها المنظمات الأهلية وضعف مشاركتها مع المنظمات الحكومية إلى تدنى وانخفاض دورها فى التنمية المحلية رغم تزايد عدد هذه المنظمات وتنوع أنشطتها واتساع آفاقها وانفتاحها وزيادة وعيها بالقضايا ذات الأهمية الحاسمة والمشتركة والتى ركزت عليها معظم توصيات المؤتمرات الدولية والمتعلقة بتحسين نوعية الحياة وقضايا الفقر، ومحو الأمية الأبجدية والقانونية وتمكين المرأة وقضايا النوع والمساواة بين الرجل والمرأة وقضايا البيئة والتنمية البشرية المستدامة والعمل المنتج وإدماج الفئات المهمشة فى المجتمع وقضايا السكان والصحة الإنجابية والتنمية المحلية والعمل على بناء القدرات المؤسسية والبشرية (مريم على ، 2004: 11).

وإدراكا لأهمية دور المرأة فى عملية التنمية، فقد أصبحت قضايا المرأة وحقوقها موضوعا رئيسيا فى معظم دول العالم المتقدمة والنامية، فقدت عقدت الكثير من المؤتمرات والندوات على كافة المستويات العالمية والإقليمية والمحلية لمناقشة وضع المرأة ودورها فى الأسرة والمجتمع، ومناقشة مختلف الجوانب الاجتماعية والتعليمية والثقافية والصحية للمرأة، وأجمعت التقارير الخاصة بتلك المؤتمرات والندوات على أن المشكلات الى تعانى منها المرأة الريفية وخاصة فى الدول النامية أشد وطأة من المشكلات التى تعانى منها المرأة بصفة عامة، وأن معظم البرامج المخصصة للنهوض بالمرأة مركزة إلى حد كبير بالمناطق الحضرية، والقليل منها موجه للمرأة الريفية، وهى برامج تقليدية لا تقابل احتياجاتها الفعلية (العزبى والحيدرى، 1998: 1).

ولقد انعكس الاهتمام الدولى بقضايا إدماج المرأة الريفية فى التنمية على خطط التنمية المحلية فى مصر، لما لها من أدوار مؤثرة على تقدم المجتمع الريفى ورفاهيته إذا ما توافرت لها البرامج الملائمة لإعدادها وتحمل مسئولياتها، فقد أنشئت الحكومة أقسام وأنشطة تهتم بشئون المرأة فى بعض الوزارات، ولعل أهمها وحدة السياسة والتنسيق للمرأة فى وزارة الزراعة تهتم بوضع السياسات والتخطيط والتنسيق وبجمع المعلومات عن المرأة الريفية وأنشطتها واهتماماتها والمعوقات التى تقابلها بغرض تحسين أوضاعها وتنمية قدراتها وكفاءتها حتى تكون عنصر فعالا فى التنمية، كما تضمنت خطط التنمية برامج واستثمارات خاصة بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التى تهم المرأة، وارتكزت هذه الخطط والبرامج التنموية على تقديم الخدمات والأنشطة القادرة على توليد الدخل للمرأة الريفية وخاصة فى المجتمعات المستحدثة لتحقيق الاستقرار وتوفير إمكانيات التنمية فى المجتمعات الجديدة (كاملة منصور، 1995: 395).

ولتحقيق التنمية المتوازنة والاستقرار فى المجتمعات الجديدة اهتمت الحكومة فى مصر بتشجيع مشاركة المرأة الريفية فى كافة الأنشطة الحكومية والأهلية المحلية، وبمشاركة العديد من المنظمات الدولية فأوجدت الكثير من مشروعات وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتى تهدف إلى زيادة الدخل ومحو الأمية، والتدريب على خلق الدخول الجديدة فى مجال الإنتاج الزراعى النباتى والحيوانى والداجنى والتصنيع الغذائى، ورفع كفاءة المرأة فى إنتاج الغذاء والحصول على القروض الإنمائية وتوفير خدمات تنظيم الأسرة والخدمات الصحية للأم والطفل، وتنمية الوعى البيئى للمرأة الريفية وتضييق الفجوة النوعية بين الذكور والإناث وتحسين كفاءة العنصر البشرى الريفى صحيا واجتماعيا وتعليميا (فاطمة كاظم، 1995: 220).

ويعد مشروع غرب النوبارية للتنمية الريفية أحد هذه المشروعات الاجتماعية والذى أنشأ عام 2003 فى إقليم النوبارية من المشروعات التنموية التى تستهدف تطوير أنحاء جديدة من العمل والإنتاج

وبخاصة فى المجال الزراعى أمام المزارعين الريفيين والريفيات وتوسيع قاعدة الإنتاج والتسويق وتقليل الفجوة الغذائية وتخفيف الضغط على الموارد المعيشية المحدودة وتوفير القروض الإنمائية للتوسيع فى المشروعات الصغيرة الإنتاجية والخدمية وتفعيل المنظمات الأهلية وتحسين خدمات البنية الأساسية، وتحسين الخدمات الصحية والغذائية ومحو الأمية للمرأة الريفية، وتفعيل مشاركة المرأة الريفية وإدماجها فى عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (تقارير إنجازات المشروع: 2009).

ويرتبط نجاح برامج ومشروعات التنمية وضمان استدامتها بمدى مشاركة الأفراد موضع التنمية فى عمليات التنمية ومدى قدرتهم على مواجهة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية من خلال تطبيق الأفراد واستمرار مشاركتهم الفعالة لأنشطة ومجالات المشروع الاقتصادية والاجتماعية بعد انتهاء المجال الزمنى للمشروع، والدراسة الحالية ما هى إلا إجراء يستهدف مدى تحقيق المشروع لبعض أهدافه الاجتماعية والزراعية والبيئية ولجمع مزيد من المعلومات لجعل العمل أكثر فعالية والاستفادة من الأخطاء وتبادل الخبرات التى يمكن أن يستفاد بها فى المشروعات التنموية المستقبلية وزيادة الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى للمستوطنين الجدد، ومن ثم تبدو أهمية دراسة المردودات التنموية لمشروع غرب النوبارية على المرأة الريفية فى بعض قرى إقليم النوبارية على مجالات عمل المشروع الاجتماعية والزراعية والبيئية.

أهداف البحث:

يهدف البحث بصفة أساسية التعرف على المردودات التنموية لمشروع غرب النوبارية للتنمية الريفية على المرأة الريفية المستفيدة من المشروع مقارنة بغير المستفيدات من المشروع فى تطبيق بعض الممارسات الاجتماعية والزراعية والبيئية (مجالات عمل المشروع) من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1- التعرف على مدى تطبيق المبحوثات الريفيات لبعض الممارسات الاجتماعية.
2- التعرف على مدى تطبيق المبحوثات الريفيات لبعض الممارسات الزراعية.
3- التعرف على مدى تطبيق المبحوثات الريفيات لبعض الممارسات البيئية.
4- تحديد علاقة بعض المتغيرات المستقلة بدرجة تطبيق المبحوثات الريفيات لبعض الممارسات الاجتماعية والزراعية والبيئية.
5- تحديد أهم المشكلات القروية والتى تعرض لحلها المشروع والأخرى التى لم يتعرض لحلها من وجهة نظر المستفيدات من المشروع.

الإطار النظرى والاستعراض المرجعى:

تحتم ظروف المجتمع المصرى الإسراع بعملية التنمية الشاملة، ولكى تكون هذه التنمية متسقة ومتوازنة ينبغى إعطاء أولوية وأهمية خاصة لتنمية قطاعين من أهم قطاعات المجتمع، ألا وهما قطاع الريف، وقطاع المرأة، نظرا لما فرض عليهما عبر عصور طويلة من الإهمال النسبى والحرمان من أسباب التنمية، مما أدى إلى اتساع الفجوة التنموية بين الريف والحضر، واتساع الفجوة النوعية بين المرأة والرجل، بما يتطلب الارتقاء بظروف المرأة الريفية وأن يتضاعف نصيبها من الجهود التنموية مرة لكونها ريفية، ومرة أخرى لكونها امرأة، حيث أنها تنتمى إلى القطاعين الأكثر حرمانا من التنمية من بين القطاعات المختلفة للمجتمع (العزبى، 1995: 235 – 236).

ويعرض التراث النظرى فى علم الاجتماع ثلاثة اتجاهات نظرية رئيسية حاولت أن تقدم تفسيرات للتمايز الملحوظ بين أدوار الجنسين وتقسيم العمل و ما يرتبط بهما من تمايز فى مكانتهما الاجتماعية وهما الاتجاه البنائى الوظيفى والاتجاه الراديكالى، والمدخل الأنثوى Feminist Approach، حيث يرى رواد الاتجاه البنائى الوظيفى الذى أرسى دعائمه تالكوت بارسونز أن عملية تقسيم العمل بين الجنسين هى عملية طبيعية ووظيفية فى نفس الوقت، فهى عملية طبيعية بمعنى أن الخصائص البيولوجية لكل من الذكر والأنثى هى التى حددت الدور الاجتماعى الذى ينبغى أن يقوم به كل منهما فى المجتمع، وهى عملية وظيفية بمعنى أن عملية تقسيم العمل بين الجنسين ضرورة خلقها البنيان الاجتماعى لتحقيق وظائف معينة يحتاجها البنيان لكى يستمر ويحافظ على توازنه، وأن لكل دور قيمة معينة حددتها ثقافة المجتمع وأن هذه القيم حددتها عمليات التطبيع الاجتماعى التى أفرزت نمطين مختلفين للجنس، وأن القيم المرتبطة بأدوار المرأة تجعلها فى مكانة أقل من تلك التى يحتلها الرجل، أما الاتجاه الراديكالى يرفض الافتراضات و المسلمات التى تبنى عليها اتجاه البنائية الوظيفية ويؤكد مسألة التمييز بين أدوار ومكانة الجنسين ليست مسألة طبيعية ولكنها مسألة تاريخية نشأت وتطورت نتيجة العديد من العوامل يرجعها البعض إلى أسباب سياسية أو نفسية أو اقتصادية أو اجتماعية، ويفسر أصحاب هذا الاتجاه نشأة وتطور مسألة التمييز بين الرجل والمرأة تفسيرا ماركسيا يقوم على أساس أن وضع المرأة فى كل مرحلة بنائية تاريخية يتحدد بالتفاعل الجدلى بين الأساس الاقتصادى للمجتمع أى التنظيم الاجتماعى للإنتاج والبناء الفوقى للمجتمع أى البناء الثقافى، وأن مؤشرات وضع ومكانة المرأة ما هى

نتاج الوجود الاجتماعى بما يتضمنه من علاقات للإنتاج وقوى الإنتاج (العزبى والحيدرى، 1988: 14 – 16).

ويفسر أصحاب المدخل الأنثوى Feminist Approach التمايز النوعى للجنسين من أوجه متعددة تعتمد على فهم الطرق المختلفة التى يمكن النظر بها إلى المجتمع وتشخيص الأسس العملية التى تستند إليها كل طريقة وفقا للجنس والعرق والطبقة والدين والعرف الثقافى واستبعد رواد هذا المدخل النظرية الماركسية فى تفسير التمايز النوعى بين الجنسين، وفرق Rose and lewontin (1984 :1) بين الجنس والنوع على أن الجنس هو مصطلح بيولوجى يصف الاختلافات البيولوجية بين الناس، أما النوع فهو اصطلاح اجتماعى يصف الفروق فى السلوك الاجتماعى، حيث يشير إلى الأدوار والعلاقات الاجتماعية التى يحددها المجتمع لكل من الرجل والمرأة وما يعتبره السلوك المناسب للجنسين فهو يبتعد عن الخصائص الطبيعية والبيولوجية ليركز على المعنى الاجتماعى لكل من الذكر والأنثى.

ويشير Barrett (1984 :11) إلى أن المشكلة الحقيقية هى ضرورة فهم النظام الأبوى والطبقة التى من خلالها تصبح المرأة تابعا للرجل وأن الفروق الطبقية ذات المغزى لا توجد بين النساء فهى تهم الرجال فقط، ويوضح Morris's (60:1979) أن تبعية المرأة للرجل يمكن فهمها عن طريق مقارنة فرصها التعليمية بفرص الرجل، حيث يفترض دائما أن خبرتهن متضمنة فى الإحصاءات التى تتعامل مع الرجل والتى تعد عن طريق الرجل، حيث أنها الأقل تعليما لا يمكنها التعبير عن آرائها. ويرى Rogers (1980 :173) أن أسلوب التنمية يزيد من تبعية المرأة للرجل ويأتى ذلك بكونهن غير مرئيات للمخططين والسياسيين على الرغم من أنهن يقمن بعمل كبير فى الزراعة فى المجتمعات الريفية.

ويرى كل من Archer and Lloyd (1982 :212-211) أن النوع Gender على أنه أدوار ثقافية، حيث أن الفرد يأتى إلى العالم بدون أفكار عن الذكر والأنثى وكيف يكونان، ولكن تنمو عمليات التمييز عندما يبلغ من العمر عامان، حيث يعتمد على المؤثرات الثقافية التى تحدد السمات التى يستخدمها الطفل للتفريق بين العمل المناسب وغير المناسب لنوعه، فمفهوم دور النوع يعتمد على مؤثرات خارجية، وبناء مرجع النسق الداخلى للنوع يحدث تدريجيا من خلال التنمية بدون أن يشعر بها الطفل، فالثقافة أوجدت فروق نوعية مماثلة لما أوجدته الطبيعة من بناء للأشياء.

ويرتكز مفهوم التنمية البشرية كنموذج مقبول للتنمية على مبدأ المساواة فى الفرص المتاحة لجميع فئات المجتمع دون تمييز، بمعنى المساواة وإمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، وفرص الحصول على الموارد، والحق فى حياة أفضل، وتمكين الأفراد من المشاركة فى عمليات التنمية والاستفادة من عوائدها. وتعرف التنمية البشرية "على أنها عملية تغيير إرتقائى مخطط للنهوض الشامل بجودة حياة الناس، ويتشارك فيها الناس بعدالة لتحمل أعباء التنمية وتقاسم عوائدها." مما يعنى إحداث تغييرا كليا وعاما يشمل النظام الاجتماعى الذى يعيش فيه الناس من ناحيتى البناء الاجتماعى والوظائف فى آن واحد و تزامن متسق، ويعمل على سد الفجوات التنموية فى مختلف صورها فيما بين الذكور والإناث وبين القادرين وغير القادرين، وفيما بين الريف والحضر، ويمتد ليشمل حقوق الأجيال القادمة، وتحسين جودة حياة الناس فى كافة النواحى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وبما يتضمنه ذلك من جوانب مادية وبشرية ومؤسسية بحيث يتشارك الناس بعدالة تكلفة التنمية، واقتسام وتوزيع عوائد ومردودات التنمية (تقرير التنمية البشرية، 2003: 20).

ويشير خاطر (2003: 167) إلى التنمية البشرية وفقا لتقارير البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة (UNDP) على أنها "توسيع الفرص والخيارات المتاحة أمام كل الناس من الجنسين فى المجتمع" وهذا لا يتحقق ما دامت المرأة مستمرة فى أبعادها من فرص كثيرة فى الحياة.

وتوضح مريم على (2004) أن التنمية ترتكز فى منطلقاتها على حشد كل الطاقات فى المجتمع المحلى وفى إطار الاهتمام بقضية التنمية الشاملة دون تمييز بين النساء والرجال، بحيث يصبح الاهتمام بالمرأة وبدورها فى المجتمع جزءا أساسيا فى عملية التنمية، وأن تتضمن التنمية أنواعا أخرى من التنمية من حيث الموضوع أو القطاع الذى تتم فى إطاره، كالتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وتنمية المرأة والطفل والشباب، وهى فى الوقت ذاته جزء من عملية تنمية أكبر على مستوى المجتمع الكبير، مع التأكيد على أن تمكين المرأة داخل مجتمعها يعد ركيزة أساسية لتقدم هذا المجتمع، ولا يمكن تحقيق ذلك دون وجود منظومة من التشريعات القائمة على العدل والمساواة وتكافؤ الفرص، وإدماج قضايا المرأة فى أولويات خطط وبرامج التنمية الشاملة.

وتشير الآراء الحديثة فى مجال التنمية على أن نجاح برامج التنمية وضمان استدامتها مرهون بمشاركة العنصر البشرى وحسن إعداده وطبيعة تأهيله، ويتصل مفهوم المشاركة بمفهومى التنمية والتمكين اتصالا وثيقا، فلقد أضحى من المسلم به أن التنمية الحقيقية يصعب إنجازها على أى صعيد، دون مشاركة

الناس بقطاعاتهم المختلفة وفئاتهم وطبقاتهم وشرائحهم، الاجتماعية فى تخطيط وتنفيذ عمليات التنمية من ناحية والاستفادة من عوائدها من ناحية أخرى، وتشترط عملية المشاركة بصفة عامة درجة معينة من التمكين، أى أن المشارك هو فاعل لديه القدرة على الفعل والاختيار، وتحقيق الأوضاع والأهداف التى يرغبها، ومن ثم فإن المشاركة الحقيقية تعنى وتفترض درجة الفاعلية وشروط تحققها، وقدرة الإنسان على تحقيق إرادته وتطلعاته على الصعيد الاجتماعى، على أساس أن السعى نحو القوة عنصر كامن فى الفعل الاجتماعى، وهو مصدر أساس لمقاومة التنظيمات والمؤسسات الاجتماعية الضاغطة، ويرتبط مفهوم التمكين فى التحليلات السسيولوجية بمفهومين آخرين هما تحقيق الذات أو حضور الذات، وهو المفهوم الذى يشير إلى الوعى والمعرفة والخبرة، أو القابلية لامتلاك العناصر الضرورية للمشاركة ومقاومة الضغوط الاجتماعية، أى أن المشاركة بهذا المعنى تشير إلى مدى القدرة على الفعل، وصنع الظروف، ومقاومة الضغوط وصولا إلى تحقيق الذات وتحقيق القوة أو التمكين بإزاء الظروف ذاتها (مريم على، 2004).

وتوضح أمل الخاروف (2010: 13-18) أن التنمية تعنى إيديولوجية واستراتيجية وأهداف الأفراد فى وضعهم الحالى وما يجب أن يكونوا عليه، وأن قضية مشاركة المرأة فى التنمية لا تعنى فقط تنمية قدرتها، بل أيضا معالجة قضايا النوع الاجتماعى والتى لا تعتبر فقط مسألة عدالة اجتماعية أو مساواة أو تمكين وإنما تعنى مسألة بقاء وتطور من أجل الخروج من حلقة ثالوث الفقر بمعنى أنه لابد أن يركز مفهوم التنمية على الإنسان سواء كان رجلا أو امرأة وتتحقق فقط حين يتصرف الأفراد فى مجتمعهم كفاعلين وليس كأشخاص تفرض عليهم الأحداث، وحين يؤكدون استقلاليتهم وثقتهم بأنفسهم واعتمادهم عليها، وحين يحددون أهدافهم ويسعون إلى تحقيقها، باعتبار أن التنمية هى كيف يصبح الفرد، ولا تقاس بمقدار ما يحصل عليه، أما التمكين يشمل القدرة على اتخاذ القرارات واكتساب مهارة الوصول إلى الهدف وتنمية حالة الرفاهية، وعلى الصعيد الفردى يشمل تنمية الثقة بالنفس والفعالية الذاتية واثبات الذات، والتمكين لا يعطى بل يكتسب ولا يمكن فرضه من الخارج ولكن يمكن تسهيله بزيادة وعى الأفراد وفهمهم للظروف والمحيط الاجتماعى بما يؤدى إلى العمل، وإن فهم ظروف الفرد يستدعى إدراك خياراته وفرصه. فالمرأة المتمكنة هى التى تتولى مسئولية حياتها وتحدد مسارها وتقرر وتختار من خلال علاقاتها ومشاركاتها فى البرامج والمشروعات التنموية.

وتم تطبيق مشروع غرب النوبارية للتنمية الريفية بمراقبتى طيبة والانطلاق بإقليم النوبارية عام 2003 لتكون نطاق عمل المشروع، والذى اختص بالعمل مع فئات أسر المزارعين المنتفعين والمضارين من قانون العلاقة بين المالك والمستأجر، من المزارعين والمرأة الريفية، وقد وقع الاختيار على إقليم النوبارية لتكون منطقة عمل المشروع وذلك للمساهمة فى زيادة قدرة المستوطنين الجدد على التكيف والاستقرار مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية القائمة بالمجتمعات المستحدثة بعد انتقالهم إليها من المجتمعات القديمة، ومواجهة مشكلات التغيير، ويهدف المشروع بصفة عامة إلى تحسين الوضع الاجتماعى والاقتصادى والظروف البيئية للمستشفيات الريفيات بمناطق المشروع من خلال تحقيق الأهداف والفوائد التالية: (تقارير إنجازات المشروع، 2009:2-10).

1- تحسين الخدمات الصحية والتعليمية من خلال توفير قوافل وعيادات طبية وزيادة الوعى الصحى والغذائى وتعميق التوعية بأهمية تنظيم الأسرة و صحة الأمومة والطفولة وتهوية المسكن ومحو أمية المرأة.
2- حماية البيئة من التلوث من خلال التوعية بالحفاظ على صحة البيئة والإنسان والمياه من خلال عدم استخدام عبوات المبيدات فى تخزين الغذاء، وكيفية التخلص من المخلفات المنزلية والمزرعية، وعدم رمى الحيوانات الميتة والمخلفات وخلاص الحيوانات بعد الولادة فى المياه.
3- رفع المستوى المعيشى والاقتصادى للأسرة من خلال زيادة معارف ومهارات المرأة فى نشر وتبنى المشروعات والصناعات الصغيرة، وتوفير التمويل والأقراض من خلال المشروع وزيادة المهارات بأعمال الإبرة والخياطة، وتصنيع المخبوزات ومنتجات الألبان، وزراعة المساحات الخضراء أمام المنازل، وعمل الأعلاف الجافة كالدريس والسيلاج وحقن القش بالأمونيا.
4- تحسين خدمات البنية الأساسية بالمساعدة فى توصيل المياه النقية والصرف الصحى وتحسين البيوت.
5- تحسين الخدمات الاجتماعية من خلال المساهمة فى بناء معاهد أزهرية ودور مناسبات.
6- تفعيل دور الجمعيات الأهلية والمساعدة فى زيادة عضوية الريفيات بها.
7- تفعيل دور المرأة الريفية فى المشاركة الاجتماعية من خلال إنشاء صناديق للطعام ومساعدة الفقراء والمشاركة التطوعية وكيفية اتخاذ القرار.

وبصفة عامة يشتمل مشروع غرب النوبارية للتنمية الريفية على مجموعة من البرامج التدريبية والتوعية لإثراء معارف ومهارات المرأة الريفية فى المجال الاجتماعى والاقتصادى فى مجال الزراعة

والبيئة، وتقديم بعض الخدمات الأساسية، كما يتضمن مجموعة من السياسات الرسمية والأهلية والإنشاءات، وذلك لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية وبيئية.

فروض البحث:

ولتحقيق أهداف البحث يمكن صياغة الفرض البحثي التالي: من المرجح وجود علاقة إيجابية معنوية بين درجة تطبيق المرأة الريفية المستفيدة من المشروع لبعض الجوانب الاجتماعية والزراعية والبيئية (مجالات عمل المشروع) وبين كل من المتغيرات المستقلة التالية: العمر، المستوى التعليمى، المستوى الاقتصادى للأسرة، حجم الأسرة، حيازة الأسرة للمشروعات الصغيرة، الاتصال بالمنظمات الريفية، توافر المنظمات الريفية، المشاركة فى العمل الزراعى.

الأسلوب البحثى

أولاً: الشاملة وحجم العينة:

أجريت هذه الدراسة فى أربع قرى من منطقة النوبارية، وهى قريتى آدم وإليشع من مراقبة طيبة، وقريتى مالك وعبد العظيم زاهر من مراقبة الانطلاق، وهما منطقتى عمل المشروع، حيث تم اختيار 140مبحوثة من المستفيدات من المشروع بطريقة عشوائية منتظمة من واقع سجلات المشروع يمثلون 25% من شاملة المستفيدات من المشروع التى تنتمى لأسر المزارعين المضارين من العلاقة بين المالك والمستأجر بالقرى الأربعة، كما تم اختيار 40 مبحوثة أخرى كعينة مقارنة للدراسة من غير المستفيدات من المشروع والتى تنتمى لأسر صغار المزارعين المنتفعين من قرية الشعراوى بمراقبة البستان متشابهة إلى حد كبير فى الخصائص مع عينة المستفيدات.

ثانياً: أسلوب جمع البيانات:

تم تجميع بيانات هذا البحث عن طريق المقابلات الشخصية مع أفراد عينة البحث باستخدام صحيفة استبيان تم إعدادها لتخدم أهداف الدراسة بعد إجراء الاختبار المبدئى عليها والتأكد من البناء الفنى للاستمارة.

ثالثاً: التعاريف الإجرائية وقياس المتغيرات:

أ- المتغير التابع:

وهو مدى تطبيق المرأة الريفية لبعض لممارسات الاجتماعية والزراعية والبيئية التى يوصى بها المشروع، وقد تم قياس هذا المتغير من خلال مقياس يحتوى على 36 ممارسة إجرائية موزعة على ثلاثة مقاييس فرعية هى:

1- **تطبيق الممارسات الاجتماعية للمشروع: ويتكون من 12 ممارسة هى:** حضور اجتماعات جمعية تنمية المجتمع، ممارسة القراءة والكتابة، المشاركة فى القرارات الأسرية والمزرعية، عدم استخدام مياه الترع فى الغسيل، المشاركة فى الأعمال التطوعية بالقرية، وجود عضوية منظمية، عمل الوجبات المتكاملة للأسرة، الاستفادة من جمعية تنمية المجتمع، الاتصال بمراكز تنظيم الأسرة، الاتصال بمراكز الأمومة والطفولة، التهوية اليومية للمسكن، الحرص على تطهير أماكن الطيور المريضة.
2- **تطبيق الممارسات الزراعية للمشروع : ويتكون من 12 ممارسة هى** : الاستفادة من المخلفات المزرعية فى تغذية الحيوان، عمل مكمورة من المخلفات المزرعية للعلف الحيوانى، كمر المخلفات المزرعية للتسميد، عمل السيلاج لتغذية الحيوان، الحصول على قروض لعمل مشروعات زراعية، تصنيع مخبوزات للتسويق، تصنيع منتجات ألبان للتسويق، زراعة المساحات الهامشية بحوش المنزل، حقن القش بالأمونيا، عمل دريس للعلف الحيوانى، استغلال خامات البيئة، والمشاركة فى مشروع الأسر المنتجة.
3- **تطبيق الممارسات البيئية للمشروع: ويتكون من 12 ممارسة هى**: عدم استخدام عبوات المبيدات فى تخزين الأغذية، دفن الطيور الميتة، توصيل المياه النقية بالمنزل، عدم رمى الحيوانات الميتة بالمياه، عدم رمى خلاص الحيوانات بعد الولادة بالمياه، عدم التخلص من القمامة بالحرق، عدم التخلص من المخلفات المزرعية بالحرق، عدم تشوين القمامة أمام البيوت، عزل الطيور والحيوانات عن حجرات المسكن، توصيل المنزل بالصرف الصحى، التخلص من القمامة بالدفن، وعدم تشوين السباخ أمام البيوت.

وأعطيت الأوزان (2، 1، صفر) للاستجابات نعم، أحياناً، لا على الترتيب، وتم تصنيف المبحوثات إلى ثلاثة مستويات من حيث متغير الممارسات الاجتماعية والزراعية والبيئية للمشروع، كما يلى: منخفض (1-8 درجة)، متوسط (9-16 درجة)، مرتفع (17-24 درجة).

ب- المتغيرات المستقلة:

وتشتمل على ثمانية متغيرات قيست كما يلى:

1- العمر: وقد تم قياس هذا المتغير بعدد مطلق من السنين، ثم تم تصنيفه إلى فئات أقل من 30 سنة = صغيرة، من 30- أقل من 40 سنة = متوسطة، 40 سنة فأكثر = كبيرة، وأعطيت الأوزان 1، 2، 3 على الترتيب لكل فئة.

2- المستوى التعليمى: ويقصد به الفئة التعليمية التى تنتمى إليها المبحوثة، وقد تم قياس هذا المتغير كالتالى أمية = 1، تقرأ وتكتب =2، حاصلة على شهادة =3.

3- المستوى الاقتصادى للأسرة: وقد استخدم متوسط دخل الفرد فى الأسرة بالوحدة المعيشية بالجنيه سنوياً، وقد تم تصنيفه إلى ثلاث فئات كما يلى: أقل من 1500 جنيه = منخفض، 1500-3000 جنيه = متوسط، وأكثر من 3000 جنيه = مرتفع وأعطيت الأوزان 1، 2، 3 على الترتيب لكل فئة.

4- حجم الأسرة: ويقصد به عدد الأفراد الذين يعيشون داخل الوحدة المعيشية، وقد تم تصنيفه إلى 3 فئات كما يلى 4 أفراد فأقل = صغيرة، 5-8 = متوسطة، وأكثر من 8 أفراد = كبيرة وأعطيت الأوزان 3، 2، 1 على الترتيب لكل فئة.

5- حيازة الأسرة للمشروعات الصغيرة: وقد تم قياسه بإعطاء 2 للأسرة الحائزة على المشروعات و1 لغير الحائزة على المشروعات على الترتيب.

6- الاتصال بالمنظمات الريفية: ويقصد به مدتى اتصال المرأة الريفية بخمسة منظمات رئيسية لخدمة المستوطنين بالمناطق الجديدة وهى الجمعية الزراعية، وجمعية تنمية المجتمع، ومراكز تنظيم الأسرة، مراكز الأمومة والطفولة، الوحدة الصحية وأعطيت الأوزان 2، 1 فى حالة الاتصال وعدم الاتصال على الترتيب لكل منظمة وتم تصنيف الدرجات النهائية إلى فئتين كما يلى درجة اتصال عالية = أكثر من 5 درجات، ودرجة اتصال منخفضة = أقل من 5 درجات وأعطيت الأوزان 2، 1 على الترتيب.

7- مدى توافر المنظمات: ويقصد بها عدد المنظمات الحكومية وغير الحكومية التى تخدم المستوطنين بالمنطقة، وقد قيس هذا المتغير بعدد مطلق للمنظمات المختلفة، ثم تم تصنيفه إلى فئتين كما يلى 4 منظمات فأكثر = متوفرة، أقل من 4 منظمات = غير متوفرة، وأعطيت الأوزان 2، 1 على الترتيب.

8- المشاركة فى العمل الزراعى: تم قياسه بسؤال المبحوثة عما إذا كانت تشارك فى العمل الزراعى والإنتاج الحيوانى وأعطيت الأوزان 3، 2، 1 للاستجابات التالية دائماً، أحياناً، لا تشارك على الترتيب.

رابعاً: أساليب التحليل الإحصائى:

لتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الأساليب الإحصائية: النسب المئوية، والتوزيعات التكرارية، ومربع كاى ($كا^2$) للدراسة العلاقة الاقترانية بين المتغير التابع وهو درجة تطبيق المرأة الريفية لبعض الجوانب الاجتماعية والزراعية والبيئية وبين المتغيرات الاسمية المستقلة، كما استخدم معامل كرامر (Cramer (φ وذلك لقياس قوة العلاقة الاقترانية بين كل من المتغير التابع وبقية المتغيرات الاسمية المستقلة، ويمكن إيجاد قيمة هذا المعامل باستخدام الصيغة الرياضية التالية:

$$\text{معامل كرامر } \varphi = \sqrt{\frac{كا^2}{ن\ (ك-1)}}$$

حيث ك ترمز إلى عدد الصفوف أو الأعمدة أيهما أصغر أو إلى أى منهما فى حالة تساويهما (علام، 1993: 455).

النتائج ومناقشتها

يمكن عرض النتائج التى تم التوصل إليها مرتبة وفقاً لأهداف هذا البحث كما يلى:

أولاً: وصف عينة الدراسة:

باستعراض نتائج وصف متغيرات الدراسة تبين من جدول (1) أن توزيع المبحوثات الريفيات المستفيدات وغير مستفيدات من مشروع غرب النوبارية للتنمية الريفية وفقاً لخصائصهن كانت كما يلى:

1- العمر: اتضح من النتائج أن أكثر من حوالى 84% من المبحوثات المستفيدات من المشروع تقعن فى الفئة العمرية من 30-40 سنة والفئة أقل من 30 سنة، فى حين كان 90% من المبحوثات غير المستفيدات يقعن فى الفئة العمرية من 30-40 سنة والفئة أكثر من 40 سنة.

2- المستوى التعليمى: وتشير النتائج إلى أن حوالى 51% من إجمالى عينة المستفيدات من المشروع يقعن فى الفئة التعليمية تقرأ وتكتب، فى حين كانت 55% من إجمالى عينة غير المستفيدات يقعن فى فئة الأمية.

3- المستوى الاقتصادى: وتبين من النتائج أن قرابة 89% من عينة المستفيدات من المشروع يقصد ما بين المستوى الاقتصادى المتوسط والمنخفض مقابل 95% من غير المستفيدات تقصد ما بين ذات المستويين.

جدول (1): توزيع المبحوثات وفقاً لبعض متغيرات الدراسة:

المتغيرات المستقلة	المستفيدات ن = 140		غير المستفيدات ن = 40	
	عدد	%	عدد	%
1- العمر				
أقل من 30 سنة	57	40.7	4	10
30-40 سنة	61	43.6	26	65
أكثر من 40 سنة	22	15.7	10	25
2- المستوى التعليمى				
أمية	34	24.3	22	55
تقرأ وتكتب	72	51.4	5	12.5
شهادة	34	24.3	13	32.5
3- المستوى الاقتصادى				
منخفض	59	42.1	23	57.5
متوسط	65	46.5	15	37.5
مرتفع	61	11.4	2	5
4- حجم الأسرة				
صغير	31	22.1	8	20
متوسط	74	52.9	17	42.5
كبير	35	25.0	15	37.5
5- حيازة المشروعات الصغيرة				
حائزة	58	41.4	9	22.5
غير حائزة	82	58.6	31	77.5
6- الاتصال بالمنظمات الريفية				
عالى	89	63.6	7	17.5
منخفض	51	36.4	33	82.5
7- مدى توافر المنظمات				
متوفرة	86	61.4	21	52.5
غير متوفرة	54	38.6	19	47.5
8- المشاركة فى العمل الزراعى				
تشارك دائما	82	58.6	25	62.5
تشارك أحيانا	43	30.7	13	32.5
لا تشارك	15	10.7	2	5

4- حجم الأسرة: وأشارت النتائج إلى أن قرابة 53% من المبحوثات المستفيدات من المشروع تنتمى لأسر متوسطة الحجم يتراوح عدد أفرادها من 5-8 أفراد وأسر صغيرة الحجم أقل من 5 أفراد مقابل 80% من عينة غير المستفيدات تنتمى لأسرة متوسطة الحجم وأسر كبيرة الحجم تزيد على 8 أفراد.

5- حيازة المشروعات الصغيرة: وتبين من النتائج أن حوالى 41% من إجمالى عينة المستفيدات من المشروع تمتلك أسرهن مشروعات صغيرة مقابل قرابة 23% فقط من إجمالى عينة غير المستفيدات من المشروع.

6- الاتصال بالمنظمات الريفية: وأوضحت النتائج أن قرابة 64% من المبحوثات المستفيدات من المشروع ذوات اتصال عالى بالمنظمات الريفية مقابل حوالى 18% فقط من عينة غير المستفيدات.

7- مدى توافر المنظمات: واتضح من النتائج أن حوالى61% من عينة المبحوثات المستفيدات من المشروع أفادت بأن المنظمات الريفية متوفرة بمنطقة الدراسة بما يزيد عددها عن4 منظمات مقابل قرابة 53% من عينة غير المستفيدات.

8- المشاركة فى العمل الزراعى: وتبين من النتائج أن حوالى 89% من عينة المبحوثات المستفيدات من المشروع كانت تشاركن دائماً وأحياناً فى العمل الزراعى مقابل 95% من غير المستفيدات من المشروع.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالمردودات التنموية لمشروع غرب النوبارية للتنمية الريفية على المرأة الريفية المستفيدة من المشروع مقارنة بغير المستفيدات من المشروع فى تطبيق بعض الجوانب الاجتماعية والزراعية والبيئية وتم التعرف عليها من خلال ما يلى:

1- مدى تطبيق المبحوثات الريفيات لبعض الجوانب الاجتماعية والزراعية والبيئية (مجالات عمل المشروع):

ولتحقيق الهدف الأول من البحث سعت الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق الريفيات المستفيدات وغير المستفيدات من مشروع غرب النوبارية للتنمية الريفية لبعض الممارسات الاجتماعية والزراعية والبيئية من خلال قياس مدى التطبيق للجوانب الثلاثة السابقة الذكر على مقياس مكون من 36 ممارسة إجرائية كما سبق بيانه بالأسلوب البحثى، وبتصنيف درجات المبحوثات وفقاً للدرجات التى حصلن عليها إلى ثلاثة مستويات مرتفع ومتوسط ومنخفض، وفيما يلى توزيع المبحوثات على تلك المستويات.

أ- مدى تطبيق المبحوثات لبعض الجوانب الاجتماعية:

باستعراض بيانات جدول (2) فيما يتعلق بمدى تطبيق الريفيات المستفيدات وغير المستفيدات من المشروع لبعض الممارسات الاجتماعية تبين أن حوالى 51% من إجمالى عينة المستفيدات من المشروع يقعن فى المدى المرتفع مقابل 20% فقط من عينة غير المستفيدات، فى حين كانت نسبة الريفيات المستفيدات من المشروع اللاتى يقعن فى المدى المتوسط حوالى 26% من إجمالى العينة مقابل حوالى 37% من إجمالى عينة غير المستفيدات، وبلغت نسبة المستفيدات من المشروع ذوات المدى المنخفض حوالى 22% مقابل قرابة 43% من الريفيات غير المستفيدات من المشروع.

جدول (2):التوزيع العددى والنسبى للمبحوثات الريفيات المستفيدات وغير المستفيدات من مشروع غرب النوبارية للتنمية الريفية وفقاً لمدى تطبيق بعض الجوانب الاجتماعية:

فئات الدرجات	المستفيدات من المشروع		غير المستفيدات من المشروع	
	عدد	%	عدد	%
مدى مرتفع (17-24)	72	51.4	8	20
مدى متوسط (9-16)	37	26.4	15	37.5
مدى منخفض (1-8)	31	22.2	17	42.5
الإجمالى	140	100	40	100

ب- مدى تطبيق المبحوثات لبعض الجوانب الزراعية:

وتشير بيانات جدول (3) والتى تتعلق بمدى تطبيق الريفيات المستفيدات وغير المستفيدات من المشروع لبعض الممارسات الزراعية إلى أن نسبة المبحوثات المستفيدات من المشروع اللاتى يقعن فى مدى تطبيق مرتفع بلغت حوالى 59% من إجمالى عينة المستفيدات مقابل قرابة 38% من عينة غير المستفيدات، فى حين كانت نسبة المبحوثات المستفيدات ذوات المدى المتوسط حوالى 29% من إجمالى العينة فى مقابل 35% من إجمالى عينة غير المستفيدات، وكانت نسبة المبحوثات المستفيدات من المشروع واللاتى يقعن بالمدى المنخفض حوالى 12% مقابل قرابة 28% من إجمالى عينة غير المستفيدات من المشروع.

جدول (3) التوزيع العددى والنسبى للمبحوثات الريفيات المستفيدات وغير المستفيدات من مشروع غرب النوبارية للتنمية الريفية وفقاً لمدى تطبيق بعض الجوانب الزراعية:

فئات الدرجات	المستفيدات من المشروع		غير المستفيدات من المشروع	
	عدد	%	عدد	%
مدى مرتفع (17-24)	83	59.3	15	37.5
مدى متوسط (9-16)	40	28.6	14	35
مدى منخفض (1-8)	17	12.1	11	27.5
الإجمالى	140	100	40	100

ج- مدى تطبيق المبحوثات لبعض الجوانب البيئية:

ويتبين من جدول (4) فيما يتعلق بمدى تطبيق المبحوثات المستفيدات وغير المستفيدات من المشروع لبعض الممارسات البيئية أن نسبة المبحوثات المستفيدات من المشروع اللاتى يقعن بمدى تطبيق مرتفع حوالى 42% مقابل 10% فقط من إجمالى عينة غير المستفيدات، فى حين كانت نسبة المبحوثات

المستفيدات اللاتى يقعن فى المدى المتوسط حوالى 32% مقابل قرابة 33% من إجمالى عينة غير المستفيدات، وبلغت نسبة المبحوثات المستفيدات من المشروع اللاتى يقعن فى المدى المنخفض قرابة 26% مقابل قرابة 58% من غير المستفيدات من المشروع.

جدول (4): التوزيع العددى والنسبى للمبحوثات الريفيات المستفيدات وغير المستفيدات من مشروع غرب النوبارية للتنمية الريفية وفقاً لمدى تطبيق بعض الجوانب البيئية:

فئات الدرجات	المستفيدات من المشروع		غير المستفيدات من المشروع	
	عدد	%	عدد	%
مدى مرتفع (17-24)	59	42.1	4	10
مدى متوسط (9-16)	45	32.2	13	32.5
مدى منخفض (1-8)	36	25.7	23	57.5
الإجمالى	140	100	40	100

وتشير النتائج بصفة عامة إلى أن مدى تطبيق المبحوثات المستفيدات من مشروع غرب النوبارية للتنمية الريفية لبعض الممارسات الاجتماعية والزراعية والبيئية كان ما بين المتوسط والمرتفع، فى حين كان مدى تطبيق المبحوثات غير المستفيدات لبعض الممارسات الاجتماعية والبيئية ما بين المنخفض والمتوسط، وكان مدى تطبيقهن الممارسات الزراعية ما بين المتوسط والمرتفع، مما يشير إلى أن المردودات التنموية لمشروع غرب النوبارية للتنمية الريفية على المرأة الريفية المستفيدة من المشروع كانت إيجابية إلى حد ما فيما يتعلق بمجالات عمل المشروع الاجتماعية والزراعية والبيئية.

2- علاقة بعض المتغيرات المستقلة بدرجة تطبيق المبحوثات الريفيات لبعض الجوانب الاجتماعية والزراعية والبيئية (مجالات عمل المشروع):

أولاً: علاقة بعض المتغيرات المستقلة بدرجة تطبيق المبحوثات لبعض الجوانب الاجتماعية:

وتشير بيانات جدول (5) فيما يتعلق بمتغير العمر وعلاقته بمدى تطبيق المبحوثات لبعض الممارسات الاجتماعية إلى أن المبحوثات المستفيدات من المشروع واللاتى يقعن فى فئة العمر أقل من 30 سنة كانت موزعة حوالى 63% منهم فى المدى المرتفع، 19% تقريباً فى المدى المتوسط، وقرابة 18% فى المدى المنخفض مقابل 25%، 50%، 25% على الترتيب لذات الفئة من المبحوثات غير المستفيدات من المشروع، أما المبحوثات المستفيدات من المشروع ذوات فئة العمر من 30-40 سنة كانت موزعة حوالى 39% منهم للمدى المرتفع، وحوالى 36% للمدى المتوسط، وقرابة 25% للمدى المنخفض مقابل حوالى 19%، قرابة 27%، 54% لغير المستفيدات على الترتيب، أما فئة العمر أكثر من 40 سنة كانت موزعة حوالى 55%، 18%، 27% للمدى المرتفع والمتوسط والمنخفض للمستفيدات مقابل 20%، 60%، 20% لغير المستفيدات فى تطبيق بعض الممارسات الاجتماعية، كما تبين من نفس جدول (5) أن المبحوثات المستفيدات من المشروع وذوات المستوى الأمى كانت موزعة قرابة 24%، 15%، 62% للمدى المرتفع والمتوسط والمنخفض على الترتيب مقابل قرابة 23%، 32%، 46% لغير المستفيدات، أما فئة المستوى التعليمي تقرأ وتكتب للمبحوثات المستفيدات كانت موزعة حوالى 68%، وقرابة 21%، و11% تقريباً على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض مقابل 40%، 20%، 40% لغير المستفيدات، أما فئة المستوى التعليمى للمستفيدات الحاصلات على شهادات كانت موزعة على الترتيب 40%، 50%، 6%، تقريباً على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض مقابل قرابة 8%، 54%، 39% لغير المستفيدات.

وبالنسبة لمتغير المستوى الاقتصادى أوضحت بيانات جدول (5) أن المبحوثات المستفيدات ذوات المستوى الاقتصادى المنخفض كانت موزعة قرابة 48، 39%، و20% تقريباً على الترتيب على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض مقابل قرابة 22%، وحوالى 39، 39% لغير المستفيدات من المشروع، أما المبحوثات المستفيدات ذوات المستوى الاقتصادى المتوسط كانت موزعة على الترتيب قرابة 59%، حوالى 15%، 26% على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض مقابل 13%، 40%، قرابة 47% لغير المستفيدات، وعن فئة المستفيدات المستوى الاقتصادى المرتفع كانت موزعة قرابة 63%، 25%، وقرابة 13% على الترتيب على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض مقابل 0.5 لغير المستفيدات فى المدى المرتفع والمنخفض وصفر% فى المدى المتوسط، وعن علاقة متغير حجم الأسرة تبين أن المبحوثات المستفيدات من المشروع ذوات الأسر الصغيرة كانت موزعة بنسب حوالى 48%، قرابة 39%، 13% على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض على الترتيب مقابل 20%، وقرابة 47%، 33% تقريباً لغير المستفيدات، أما المبحوثات المستفيدات ذوات الأسر المتوسطة كانت موزعة بنسب حوالى 58%، وقرابة 19%، و23% على الترتيب مقابل قرابة 18%، وحوالى 35%، 47% لغير المستفيدات على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض، فى

حين كانت المبحوثات المستفيدات ذوات الأسرة الكبيرة فى الحجم كانت موزعة بنسب 40%، وحوالى 31%، 29% تقريباً على الترتيب على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض مقابل 25%، 25%، 50% لغير المستفيدات.

وفيما يتعلق بمتغير حيازة المشروعات الصغيرة وعلاقته بمدى تطبيق المبحوثات لبعض الممارسات الاجتماعية تبين من بيانات جدول (5) أن المبحوثات المستفيدات من المشروع واللاتى تمتلك أسرهن مشروعات صغيرة كانت موزعة 60.3%، 20.7%، 19% على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض على الترتيب مقابل 33.3%، 44.5%، 22.2% لغير المستفيدات، أما المبحوثات المستفيدات من المشروع والتى لا تمتلك أسرهن لمشروعات صغيرة كانت موزعة 45.1%، 30.5%، 24.4% على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض مقابل 16.1%، 35.5%، 48.4% لغير المستفيدات على الترتيب. وعن علاقة متغير الاتصال بالمنظمات الريفية من المشروع كانت المستفيدات ذوات الاتصال العالى بالمنظمات الريفية كانت موزعة بنسب 61.8%، 31.3%، 16.9% على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض على الترتيب مقابل 14.2%، 42.9%، 42.9% لغير المستفيدات، أما المبحوثات المستفيدات ذوات الاتصال المنخفض بالمنظمات الريفية كانت موزعة بنسب 33.3%، 35.2%، 31.4% على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض على الترتيب مقابل 21.2%، 63.4%، 42.4% لغير المستفيدات.

وفيما يتعلق بمتغير مدى توافر المنظمات تبين من النتائج أن المبحوثات المستفيدات من المشروع واللاتى أفادت بأن المنظمات متوفرة بمنطقة البحث موزعة بنسب 54.7%، 37.2%، 8.1% على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض على الترتيب مقابل 58.5%، 42.9%، و28.6% لغير المستفيدات، كما تبين أن المبحوثات المستفيدات من المشروع واللاتى أفادت بأن المنظمات غير متوفرة كانت موزعة بنسب 46.3%، 9.3%، 44.4% على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض على الترتيب مقابل 10.5%، 31.6%، 57.9% لغير المستفيدات. وعن علاقة متغير المشاركة فى العمل الزراعى تبين من النتائج أن المستفيدات من المشروع واللاتى تشاركن دائماً فى العمل الزراعى كانت موزعة بنسب 70.7%، 15.9%، و13.4% على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض على الترتيب مقابل 24%، 20%، 56% لغير المستفيدات.

أما المبحوثات المستفيدات من المشروع واللاتى تشاركن أحياناً فى العمل الزراعى كانت موزعة على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض بنسب 30.2%، 46.5%، 23.3% على الترتيب مقابل 15.4%، 69.2%، 15.4% لغير المستفيدات وأن المبحوثات المستفيدات واللاتى لا تشاركن فى العمل الزراعى كانت موزعة على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض بنسب 6.7%، 26.7%، 66.6%، على الترتيب مقابل صفر%، 0.5%، 0.5% لغير المستفيدات فى تطبيق بعض الممارسات الاجتماعية.

جدول (5): التوزيعات التكرارية المزدوجة للمبحوثات وفقا لمستوى تطبيق الممارسات الاجتماعية وكل من المتغيرات المستقلة.

المتغيرات المستقلة	مدى تطبيق بعض الجوانب البيئية									
	% المستفيدات من المشروع					% غير المستفيدات من المشروع				
	مرتفع ن=59	متوسط= 45	منخفض ن=36	ن= 140	كا²	مرتفع ن=4	متوسط ن=13	منخفض ن=23	ن= 40	كا²
1- العمر										
أقل من 30 سنة	63.2	19.3	17.5	57	8.4	25.0	50.0	25.0	4	6.9
30-40 سنة	39.3	36.1	24.6	61		19.2	26.9	53.9	26	
أكثر من 40 سنة	54.5	18.2	27.3	22		20.0	60.0	20.0	10	
2- المستوى التعليمى										
أمية	23.5	14.7	61.8	34	**49.4	22.7	31.8	45.5	22	4.2
تقرأ وتكتب	68.1	20.8	11.1	72		40.0	20.0	40.0	5	
شهادة	44.1	50.0	5.9	34		7.7	53.8	38.5	13	
3-المستوى الاقتصادى										
منخفض	40.7	39.0	20.3	59	*10.1	21.8	39.1	39.1	23	1.5
متوسط	58.5	15.4	26.1	65		13.3	40.0	46.7	15	
مرتفع	62.5	25.0	12.5	16		0.5	0	0.5	2	
4- حجم الأسرة										

صغيرة	48.4	38.7	12.9	31	7.1		20.0	46.7	33.3	8	1.4
متوسطة	58.1	18.9	23.0	74			17.6	35.3	47.1	17	
كبيرة	40.0	31.4	28.6	35			25.0	25.0	50.0	15	
5- حيازة المشروعات الصغيرة											
حائزة	60.3	20.7	19.0	58	3.2		33.3	44.5	22.2	9	2.3
غير حائزة	45.1	30.5	24.4	82			16.1	35.5	48.4	31	
6- الاتصال بالمنظمات الريفية											
عالى	61.8	21.3	16.9	89	*10.5		14.2	42.9	42.9	7	0.4
منخفض	33.3	35.3	31.4	51			21.2	36.4	42.4	33	
7- مدى توافر المنظمات											
متوفرة	54.7	37.2	8.1	86	**23.9		28.5	42.9	28.6	21	4.2
غير متوفرة	46.3	9.3	44.4	54			10.5	31.6	57.9	19	
8- المشاركة فى العمل الزراعى											
تشارك دائما	70.7	15.9	13.4	82	**41.8		24.0	20.0	56.0	25	*9.5
تشارك أحيانا	30.2	46.5	23.3	43			15.4	69.2	15.4	13	
لا تشارك	6.7	26.7	66.6	15			0.0	0.5	0.5	2	

*** معنوية عند مستوى 0.05 ** معنوية عند مستوى 0.01**

ولاختبار فروض الدراسة فيما يتعلق بمدى معنوية العلاقة الافتراضية بين درجة تطبيق المبحوثات المستفيدات من المشروع لبعض الممارسات الاجتماعية وبين المتغيرات المستقلة باستخدام اختبار مربع كاى أشارت النتائج الواردة فى جدول (6) أن هناك خمسة متغيرات من بين ثمانية متغيرات مستقلة لها علاقة معنوية مع درجة تطبيق المبحوثات المستفيدات من المشروع لبعض الجوانب الاجتماعية وهى متغيرات: المستوى التعليمى، والمستوى الاقتصادى، والاتصال بالمنظمات الريفية، ومدى توافر المنظمات، والمشاركة فى العمل الزراعى، ولتحديد قوة العلاقة الاقترانية بين درجة تطبيق المستفيدات من المشروع لبعض الممارسات الاجتماعية وبين المتغيرات المستقلة مقاسة بقيمة معامل كرامر تبين من نتائج جدول (6) أن أعلاها على الترتيب هى: المستوى التعليمى (0.59)، المشاركة فى العمل الزراعى (0.55)، مدى توافر المنظمات (0.41)، الاتصال بالمنظمات الريفية (0.28) والمستوى الاقتصادى (0.27) أى أن نتائج مربع كاى دعمت خمسة من فروض الدراسة.

وفيما يتعلق بمغزوية العلاقة الاقترانية بين درجة تطبيق المبحوثات غير المستفيدات لبعض الممارسات الاجتماعية وبين المتغيرات المستقلة تبين من نتائج جدول (6) أن متغير المشاركة فى العمل الزراعى فقط من بين المتغيرات المستقلة الثمانية له علاقة معنوية إحصائياً مع درجة تطبيق المبحوثات غير المستفيدات من المشروع لبعض الممارسات الاجتماعية. ولتحديد قوة العلاقة الاقترانية بين درجة تطبيق المبحوثات غير المستفيدات من المشروع لبعض الممارسات الاجتماعية وبين المتغيرات المستقلة مقاسة بقيمة معامل كرامر كما تبين من نفس نتائج جدول (6) أن متغير المشاركة فى العمل الزراعى (0.49) أى أن نتائج مربع كاى قد دعمت فرضاً واحداً فقط من فروض الدراسة الثمانية.

جدول (6) قيم مربع كاى ومعامل الاقتران لكرامر لعلاقة مدى تطبيق المبحوثات الريفيات لبعض الجوانب الاجتماعية والمتغيرات المستقلة قيد الدراسة:

المتغيرات المستقلة	المستفيدات من المشروع			غير المستفيدات من المشروع		
	قيمة مربع كاى	قيمة معامل كرامر φ	الترتيب	قيمة مربع كاى	قيمة معامل كرامر φ	الترتيب
1- العمر	8.4	0.24	6	6.9	0.42	2
2- المستوى التعليمى	49.4	0.59	1	4.2	0.32	3
3- المستوى الاقتصادى	10.1	0.27	5	1.5	0.9	5
4- حجم الأسرة	7.1	0.23	7	1.4	0.18	6
5- حيازة المشروعات الصغيرة	3.2	0.15	8	2.3	0.24	4
6- الاتصال بالمنظمات الريفية	10.6	0.28	4	0.4	0.1	7
7- مدى توافر المنظمات	23.9	0.41	3	4.2	0.32	3
8- المشاركة فى العمل الزراعى	41.8	0.55	2	9.5	0.49	1

ثانيا: علاقة بعض المتغيرات المستقلة بدرجة تطبيق المبحوثات للممارسات الزراعية للمشروع:

وفيما يتعلق بمتغير العمر وعلاقته بدرجة تطبيق المبحوثات لبعض الممارسات الزراعية تبين من نتائج جدول (7) أن توزيع المبحوثات المستفيدات من المشروع ذوات فئة العمر أقل من 30 سنة كانت بنسب توزيعهن 52.6%، 40.4%، و7% على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض مقابل صفر%، 50%، و50% لغير المستفيدات على الترتيب، أما المستفيدات ذوات فئة العمر من 30-40 سنة كانت موزعة بنسب 67.2%، 21.3%، 11.5% مقابل 34.6%، 38.5%، 26.9% لغير المستفيدات على الترتيب، فى حين كانت المستفيدات ذوات فئة العمر أكثر من 40 سنة موزعة بنسب 54.5%، 18.2%، و27.3% للمستفيدات مقابل 60%، 20%، و20% لغير المستفيدات فى تطبيق بعض الجوانب الزراعية.

وفيما يتعلق بمتغير المستوى التعليمى تبين من النتائج المستفيدات الأميات كانت نسب توزيعهن 26.5، 49.4، 44.1% على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض مقابل 580%، 27.3%، 22.7% لغير المستفيدات، أما المستفيدات ذوات الفئة تقرأ وتكتب كانت موزعة بنسب 68.1%، 30.6%، و1.3% للمستفيدات من المشروع مقابل صفر%، 60%، و40% لغير المستفيدات، أما فئة الحاصلات على شهادة كانت نسب توزيعهن 73.5%، 23.5%، و3% للبمحوثات المستفيدات من المشروع مقابل 30.8%، 38.4%، 30.8% لغير المستفيدات على الترتيب.

وفيما يتعلق بمتغير المستوى الاقتصادى تبين من النتائج أن المستفيدات ذوات فئة المستوى الاقتصادى المنخفض كانت موزعة بنسب 26%، 54%، و20% على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض مقابل 43.5%، 30.4%، و26.1% لغير المستفيدات، أما المستفيدات ذوات فئة المستوى الاقتصادى المتوسط كانت نسب توزيعهن 82.3%، 10.1%، 7.6% على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض مقابل 33.3%، 33.4%، و33.3% لغير المستفيدات من المشروع، أما المستفيدات ذوات فئة المستوى الاقتصادى المرتفع كانت موزعة بنسب 45.5%، 45.5%، 9% على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض مقابل صفر%، 100%، صفر% لغير المستفيدات.

وعن علاقة متغير حجم الأسرة تبين من بيانات جدول (7) أن المبحوثات ذوات حجم الأسرة الصغير كانت نسب توزيعهن 77.4%، 16.1%، 6.5% للمستفيدات من المشروع مقابل 25%، 37.5%، و37.5% لغير المستفيدات، وكانت فئة حجم الأسرة المتوسطة موزعة 73%، 20.3%، و6.7% للمبحوثات المستفيدات مقابل 35.3%، 35.3%، و29.4% لغير المستفيدات، فى حين كانت فئة حجم الأسرة الكبيرة موزعة 14.3%، 57.1%، 28.6% للمبحوثات المستفيدات مقابل 46.7%، 33.3%، و20% لغير المستفيدات على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض فى تطبيق بعض الجوانب الزراعية. وعن متغير حيازة المشروعات الصغيرة تبين من النتائج أن توزيع نسب المبحوثات على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض كما يلى: فئة الحائزات على مشروعات صغيرة كانت موزعة بنسب 67.2%، 27.6%، و5.2% للمستفيدات من المشروع مقابل 33.3%، 45.5%، و22.2% لغير المستفيدات، أما فئة غير الحائزات على مشروعات صغيرة كانت موزعة 53.7%، 29.3%، و17% للمستفيدات من المشروع مقابل 38.7%، 32.3%، و29% لغير المستفيدات. وعن علاقة متغير الاتصال بالمنظمات بينت النتائج أن توزيع نسب المبحوثات على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض وفقا لدرجة اتصال المبحوثات بالمنظمات الريفية كانت بالترتيب كما يلى: تبين أن المبحوثات المستفيدات اللاتى تقعن فى فئة الاتصال العالى كانت بنسب توزيعهن 70.8%، 28.1%، 1.1% مقابل 28.6%، 42.8%، و28.6% للمبحوثات غير المستفيدات، أما المبحوثات المستفيدات ذوات فئة الاتصال المنخفض كانت نسب توزيعهن 39.2%، 49.4%، و34.4% مقابل 39.4%، 33.3%، 27.3% للمبحوثات غير المستفيدات.

وفيما يتعلق بمتغير مدى توافر المنظمات أشارت بيانات جدول (7) إلى أن توزيع نسب المبحوثات على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض على الترتيب كانت كما يلى: أن المبحوثات المستفيدات اللاتى أفادت بأن المنظمات متوفرة كانت موزعة بنسب 74.4%، 23.3%، و2.3% مقابل 38.1%، 38.1%، و23.8% للمبحوثات غير المستفيدات، أما فئة المبحوثات المستفيدات اللاتى أفادت بأن المنظمات غير متوفرة كانت نسب توزيعهن 35.2%، 37%، و27.8% مقابل 36%، 31.6%، و31.6% للمبحوثات غير المستفيدات. وفما يتعلق بمتغير المشاركة فى العمل الزراعى أوضحت النتائج أن نسب توزيع المبحوثات وفقا لفئات المشاركة فى العمل الزراعى موزعة على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض على الترتيب كما يلى: تبين أن فئة المبحوثات المستفيدات اللاتى تشارك دائما كانت موزعة بنسب 69.5%، 26.8%، 3.7%، للمبحوثات المستفيدات مقابل صفر%، 100%، وصفر% للمبحوثات غير المستفيدات، أما فئة المبحوثات المستفيدات اللاتى تشارك أحيانا كانت نسب توزيعهن 53.5%، 37.2%، و9.3% فى مقابل 53.8%، 30.8%، و15.4% للمبحوثات غير المستفيدات، فى حين كانت فئة المبحوثات المستفيدات واللاتى لا تشارك

فى العمل الزراعى كانت موزعة 20%، 13.3%، 66.7% مقابل 32%، 32%، و36% لغير المستفيدات فى تطبيق الممارسات الزراعية.

وباختيار فروض الدراسة فيما يتعلق بمدى مغزوية العلاقة الاقترانية بين درجة تطبيق المبحوثات المستفيدات من المشروع وبين المتغيرات المستقلة باستخدام مربع كاى تبين من النتائج الواردة فى جدول (7) أن هناك ستة متغيرات من بين ثمانية متغيرات مستقلة كانت لها علاقة معنوية مع درجة تطبيق المبحوثات المستفيدات من المشروع لبعض الممارسات الزراعية وهى متغيرات: العمر، والمستوى التعليمى، والمستوى الاقتصادى، والاتصال بالمنظمات الريفية، ومدى توافر المنظمات، والمشاركة فى العمل الزراعى. ولتحديد قوة العلاقة الاقترانية بين درجة تطبيق المستفيدات من المشروع لبعض الجوانب الزراعية وبين المتغيرات المستقلة مقاسة بقيمة معامل كرامر تبين من نتائج جدول (8) أن أعلاها على الترتيب: المشاركة فى العمل الزراعى (0.60)، المستوى التعليمى (0.58)، المستوى الاقتصادى (0.54)، الاتصال بالمنظمات الريفية (0.46)، مدى توافر المنظمات (0.45)، والعمر (0.28). بما يعنى أن نتائج اختبار مربع كاى قد دعمت ستة من فروض الدراسة.

وفيما يتعلق بمغزوية العلاقة الاقترانية بين درجة تطبيق المبحوثات غير المستفيدات لبعض الممارسات الزراعية وبين المتغيرات المستقلة تبين من بيانات نفس جدول (7) أن متغير المستوى التعليمى فقط من بين المتغيرات المستقلة الثمانية له علاقة معنوية إحصائيا مع درجة تطبيق المبحوثات غير المستفيدات لبعض الممارسات الزراعية، كما كان أعلى المتغيرات المستقلة من حيث قوة العلاقة الاقترانية مقاسة بقيمة معامل كرامر، كما تبين من نتائج جدول (8).أى أن نتائج مربع كاى قد دعمت فرضا واحد من المتغيرات الثمانية المستقلة فيما يتعلق بدرجة تطبيق غير المستفيدات من المشروع لبعض الجوانب الزراعية.

جدول (7): التوزيعات التكرارية المزدوجة للمبحوثات وفقا لمستوى تطبيق الممارسات الزراعية وكل من المتغيرات المستقلة.

المتغيرات المستقلة	مدى تطبيق بعض الجوانب البيئية									
	% المستفيدات من المشروع					% غير المستفيدات من المشروع				
	مرتفع ن=59	متوسط= 45	منخفض ن=36	ن= 140	كا²	مرتفع ن=4	متوسط ن=13	منخفض ن=23	ن= 40	كا²
1- العمر										
أقل من 30 سنة	52.6	40.4	7.0	57	11.3**	0	50.0	50.0	4	4.9
30-40 سنة	67.2	21.3	11.5	61		34.6	38.5	26.9	26	
أكثر من 40 سنة	54.5	18.2	27.3	22		60.0	20.0	20.0	10	
2- المستوى التعليمى										
أمية	26.5	29.4	44.1	34	47.3**	50.0	27.3	22.7	22	10.2*
تقرأ وتكتب	68.1	30.6	1.3	72		0.0	60.0	40.0	5	
شهادة	73.5	23.5	3.0	34		30.8	38.4	30.8	13	
3-المستوى الاقتصادى										
منخفض	26.0	54.0	20.0	59	40.5**	43.5	30.4	26.1	23	4.0
متوسط	82.3	10.1	7.6	65		33.3	33.4	33.3	15	
مرتفع	45.5	45.5	9.0	16		0.0	100.0	0.0	2	
4- حجم الأسرة										
صغيرة	77.4	16.1	6.5	31	7.3	25.0	37.5	37.5	8	1.4
متوسطة	73.0	20.3	6.7	74		35.3	35.3	29.4	17	
كبيرة	14.3	57.1	28.6	35		46.7	33.3	20.0	15	
5- حيازة المشروعات الصغيرة										
حائزة	67.2	27.6	5.2	58	4.9	33.3	44.5	22.2	9	0.5

غير حائزة	53.7	29.3	17.0	82		38.7	32.3	29.0	31	
6- الاتصال بالمنظمات الريفية										
عالى	70.8	28.1	1.1	89	**29.8	28.6	42.8	28.6	7	0.3
منخفض	39.2	29.4	31.4	51		39.4	33.3	27.3	33	
7- مدى توافر المنظمات										
متوفرة	74.4	23.3	2.3	86	**28.4	38.1	38.1	23.8	21	4.4
غير متوفرة	35.2	37.0	27.8	54		36.8	31.6	31.6	19	
8- المشاركة فى العمل الزراعى										
تشارك دائما	69.5	26.8	3.7	82	**49.9	0.0	100.0	0.0	25	6.0
تشارك أحيانا	53.5	37.2	9.3	43		53.8	30.8	15.4	13	
لا تشارك	20.0	13.3	66.7	15		32.0	32.0	36.0	2	

*** معنوية عند مستوى 0.05 ** معنوية عند مستوى 0.01**

جدول (8): قيم مربع كاى ومعامل الاقتران لكرامر Φ لعلاقة مدى تطبيق المبحوثات الريفيات لبعض الجوانب الزراعية والمتغيرات المستقلة قيد الدراسة.

المتغيرات المستقلة	المستفيدات من المشروع			غير المستفيدات من المشروع		
	قيمة مربع كاى	قيمة معامل كرامر Φ	الترتيب	قيمة مربع كاى	قيمة معامل كرامر Φ	الترتيب
1- العمر	11.3	0.28	6	4.9	0.35	3
2- المستوى التعليمى	47.3	0.58	2	10.2	0.50	1
3- المستوى الاقتصادى	40.5	0.54	3	4.0	0.32	5
4- حجم الأسرة	7.3	0.23	7	1.4	0.19	6
5- حيازة المشروعات الصغيرة	4.9	0.19	8	0.5	0.11	7
6- الاتصال بالمنظمات الريفية	29.8	0.46	4	0.3	0.09	8
7- مدى توافر المنظمات	28.4	0.45	5	4.4	0.33	4
8- المشاركة فى العمل الزراعى	49.9	0.60	1	13.6.0	0.39	2

ثالثا: علاقة بعض المتغيرات المستقلة بدرجة تطبيق المبحوثات للممارسات البيئية:

وفيما يتعلق بمتغير العمر وعلاقته بدرجة تطبيق المبحوثات لبعض الممارسات البيئية أشارت بيانات جدول (9) إلى أن توزيع المبحوثات وفقا لفئات العمر المختلفة على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض بالترتيب كما يلى: فقد كانت المستفيدات ذوات فئة العمر أقل من 30 سنة موزعة بنسب 45.7%، 36.8%، 17.5% مقابل صفر%، 25%، و75% لغير المستفيدات من المشروع، أما المستفيدات ذوات فئة العمر من 30-41 سنة فقد كانت نسب توزيعهن 44.2%، 27.9%، و27.9% مقابل 7.7%، 34.6%، 57.7% لغير المستفيدات من المشروع، فى حين كانت المستفيدات ذوات فئة العمر أكثر من 40 سنة موزعة بنسب 45.4%، 27.3%، 27.3% مقابل 20.0%، 30%، و50% لغير المستفيدات من المشروع.

وعن علاقة متغير المستوى التعليمى، وبتصنيف المبحوثات وفقا لفئات المستوى التعليمى على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض كانت كما يلى بالترتيب: تبين أن المبحوثات الأميات والمستفيدات من المشروع موزعة بنسب 5.9%، 29.4%، و64.7% مقابل 9.1%، 22.7%، و68.2% للمبحوثات غير المستفيدات، أما فئة المبحوثات المستفيدات ذوات الفئة تقرأ وتكتب كانت نسب توزيعهن 56.9%، 27.8%، و15.3% مقابل 20%، 40%، و40% لغير المستفيدات، وكانت فئة المستفيدات من المشروع والحاصلات على شهادة موزعة بنسب 47.1%، 44.1%، و8.8% مقابل 7.6%، 46.2%، و46.2% لغير المستفيدات من المشروع. وفيما يتعلق بمتغير المستوى الاقتصادى وبتصنيف المبحوثات وفقا لفئات المستوى الاقتصادى على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض لتطبيق بعض الجوانب البيئية كانت كما يلى بالترتيب كما تبين من جدول (9) أن المبحوثات المستفيدات ذوات المستوى الاقتصادى المنخفض موزعة بنسب 27.1%، 40.7%، 32.2% مقابل 8.7%، 34.8%، 56.5% لغير المستفيدات، أما فئة المبحوثات المستفيدات ذوات المستوى الاقتصادى المتوسط كانت نسب توزيعهن 53.8%، 23.1%، و23.1% مقابل 13.3%، 26.7%، و60% لغير المستفيدات، وكانت المبحوثات المستفيدات ذوات المستوى الاقتصادى المرتفع موزعة بنسب 50.8%، 37.5%، 12.5% مقابل صفر%، 50%، و50% للمبحوثات غير المستفيدات من المشروع.

وعن علاقة متغير حجم الأسرة تبين من النتائج أنه بتصنيف المبحوثات وفقا لفئات متغير حجم الأسرة على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض لتطبيق بعض الجوانب البيئية كانت كما يلى بالترتيب: أن المبحوثات المستفيدات اللاتى ينتمين للأسرة الصغيرة كانت موزعة بنسب 35.5%، 41.9%، و22.6% مقابل 13%، 34.8%، و52.2% لغير المستفيدات من المشروع، أما فئة المبحوثات المستفيدات اللاتى ينتمين للأسرة ذات الحجم المتوسط كانت نسب توزيعهن 56.8%، 36.5%، و6.7% مقابل 6.7%، 20%، و73.3% لغير المستفيدات، كما كانت المبحوثات المستفيدات ذوات الحجم الكبير من الأسر كانت موزعة بنسب 17.1%، 14.3%، و68.6% مقابل صفر%، 100%، وصفر% لغير المستفيدات من المشروع. وعن علاقة متغير حيازة المشروعات الصغيرة أشارت النتائج إلى أنه بتصنيف المبحوثات وفقا لحيازة أسرهن للمشروعات الصغيرة على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض لتطبيق بعض الجوانب البيئية كانت كما يلى بالترتيب: أن المبحوثات المستفيدات اللاتى ينتمين للأسر الحائزة على المشروعات كانت نسب توزيعهن 55.2%، 37.9%، و6.9% مقابل 22.2%، 33.3%، و44.5% لغير المستفيدات، فى حين كانت المبحوثات المستفيدات اللاتى ينتمين لأسر غير حائزة للمشروعات الصغيرة موزعة بنسب 32.9%، 28%، و39.1% مقابل 6.4%، 32.3%، و61.3% لغير المستفيدات. وعن علاقة متغير الاتصال بالمنظمات الريفية تبين من النتائج أنه بتصنيف المبحوثات وفقا لدرجة الاتصال بالمنظمات على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض لتطبيق بعض الجوانب البيئية كانت كما يلى بالترتيب: أن المبحوثات المستفيدات ذوات الاتصال العالى كانت موزعة بنسب 46.1%، 38.2%، و15.7% مقابل 14.3%، 28.6%، و57.1% لغير المستفيدات، فى حين كانت المبحوثات المستفيدات ذوات الاتصال المنخفض موزعة بنسب 15.3%ن 21.6%، و43.1% مقابل 9.1%، 33.3%، و57.6% لغير المستفيدات من المشروع.

وعن علاقة متغير مدى توافر المنظمات تبين أنه بتصنيف المبحوثات وفقا لمدى توفر المنظمات على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض لتطبيق بعض الممارسات البيئية كانت كما يلى بالترتيب: تبين أن فئة المبحوثات المستفيدات اللاتى أفادت بأن المنظمات متوفرة كانت نسب توزيعهن 46.5%، 37.2%، و16.3% مقابل 4.8%، 28.6%، و66.6% لغير المستفيدات، أما عن فئة المبحوثات المستفيدات اللاتى أفادت أن المنظمات غير متوفرة كانت موزعة بنسب 35.2%، 24.1%، 40.7% مقابل 15.8%، 36.8%، و47.4% لغير المستفيدات من المشروع. وعن علاقة متغير المشاركة فى العمل الزراعى تبين من النتائج أنه بتصنيف المبحوثات على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض لتطبيق لبعض الممارسات البيئية وفقا لفئات المشاركة فى العمل الزراعى كانت كما يلى بالترتيب: تبين أنه فئة المبحوثات المستفيدات اللاتى تشاركن دائما كانت موزعة بنسب 47.6%، 39%، و13.4% مقابل 4%، 44%، و52% لغير المستفيدات، أما فئة المبحوثات المستفيدات اللاتى تشاركن أحيانا كانت نسب توزيعهن 37.2%، 27.9%، و34.9% مقابل 23.1%، وصفر%، و76.9% لغير المستفيدات، وكانت فئة المبحوثات المستفيدات غير المشاركات فى العمل الزراعى كانت موزعة 26.7%، 6.7%، و66.6% مقابل صفر%، 100%، صفر% لغير المستفيدات من المشروع.

جدول (9): التوزيعات التكرارية المزدوجة للمبحوثات وفقا لمستوى تطبيق الممارسات البيئية وكل من المتغيرات المستقلة.

المتغيرات المستقلة	مدى تطبيق بعض الجوانب البيئية									
	% المستفيدات من المشروع					% غير المستفيدات من المشروع				
	مرتفع ن=59	متوسط= 45	منخفض ن=36	ن= 140	كا²	مرتفع ن=4	متوسط ن=13	منخفض ن=23	ن= 40	كا²
1- العمر										
أقل من 30 سنة	45.7	36.8	17.5	57	1.8	0.0	25.0	75.0	4	2.5
30-40 سنة	44.2	27.9	27.9	61		7.7	34.6	57.7	26	
أكثر من 40 سنة	45.4	27.3	27.3	22		20.0	30.0	50.0	10	
2- المستوى التعليمى										
أمية	59.	29.4	64.7	34	43.6**	9.1	22.7	68.2	22	2.9
تقرأ وتكتب	56.9	27.8	15.3	72		20.0	40.0	40.0	5	
شهادة	47.1	44.1	8.8	34		7.6	46.2	46.2	13	
3-المستوى الاقتصادى										
منخفض	27.1	40.7	32.2	59	12.3**	8.7	34.8	56.5	23	4.1
متوسط	53.8	23.1	23.1	65		13.3	26.7	60.0	15	
مرتفع	50.8	37.5	12.5	16		0.0	50.0	50.0	2	

4- حجم الأسرة										
صغيرة	35.5	41.9	22.6	31	1.9	13.0	34.8	52.2	8	6.4
متوسطة	56.8	36.5	6.7	74		6.7	20.0	73.3	17	
كبيرة	17.1	14.3	68.6	35		0.0	100.0	0.0	15	
5- حيازة المشروعات الصغيرة										
حائزة	55.2	37.9	6.9	58	18.4**	22.2	33.3	44.5	9	20.1
غير حائزة	32.9	28.0	39.1	82		6.4	32.3	61.3	31	
6- الاتصال بالمنظمات الريفية										
عالى	46.1	38.2	15.7	89	12.2**	14.3	28.6	57.1	7	0.2
منخفض	35.3	21.6	43.1	51		9.1	33.3	57.6	33	
7- مدى توافر المنظمات										
متوفرة	46.5	37.2	16.3	86	12.9**	4.8	28.6	66.6	21	2.0
غير متوفرة	35.2	24.1	40.7	54		15.8	36.8	47.4	19	
8- المشاركة فى العمل الزراعى										
تشارك دائما	47.6	39.0	13.4	82	22.2**	4.0	44.0	52.0	25	13.7**
تشارك أحيانا	37.2	27.9	34.9	43		23.1	0.0	76.9	13	
لا تشارك	26.7	6.7	66.6	15		0.0	100.0	0.0	2	

*** معنوية عند مستوى 0.05 ** معنوية عند مستوى 0.01**

وباختيار فروض الدراسة فيما يتعلق بمدى مغزوية العلاقة الاقترانية بين درجة تطبيق المبحوثات المستفيدات من مشروع غرب النوبارية للتنمية الريفية لبعض الممارسات البيئية وبين المتغيرات المستقلة باستخدام مربع كاى تبين من النتائج الواردة فى جدول (9) أن هناك ستة متغيرات من المتغيرات المستقلة الثمانية لها علاقة معنوية مع درجة تطبيق المبحوثات المستفيدات لبعض الممارسات البيئية وهى متغيرات: المستوى التعليمى، والمستوى الاقتصادى، وحيازة المشروعات الصغيرة، والاتصال بالمنظمات الريفية، ومدى توافر المنظمات، والمشاركة فى العمل الزراعى. ولتحديد قوة العلاقة الاقترانية بين درجة تطبيق المستفيدات من المشروع لبعض الجوانب البيئية وبين المتغيرات المستقلة مقاسة بقيمة معامل كرامر تبين من نتائج جدول (10) أن أعلاها على الترتيب: المستوى التعليمى (0.56)، المشاركة فى العمل الزراعى (0.40)، حيازة المشروعات الصغيرة (0.36)، مدى توافر المنظمات (0.31)، المستوى الاقتصادى (0.30)، والاتصال بالمنظمات الريفية (0.29) مما يعنى أن نتائج مربع كاى قد دعمت ستة فروض من فروض الدراسة.

وفيما يتعلق بمغزوية العلاقة الاقترانية بين درجة تطبيق المبحوثات غير المستفيدات من المشروع لبعض الممارسات البيئية وبين المتغيرات المستقلة تبين من بيانات نفس جدول (10) أن متغير المشاركة فى العمل الزراعى فقط من بين المتغيرات المستقلة الثمانية له علاقة معنوية إحصائيا مع درجة تطبيق المبحوثات غير المستفيدات لبعض الممارسات البيئية. ولتحديد قوة العلاقة الاقترانية بين درجة تطبيق المبحوثات غير المستفيدات من المشروع لبعض الممارسات البيئية وبين المتغيرات المستقلة مقاسة بقيمة معامل كرامر كان متغير المشاركة فى العمل الزراعى فقط أعلى المتغيرات حيث بلغت قيمته (0.59)، أى نتائج اختبار مربع كاى قد دعمت فرضا واحد من فروض الدراسة الثمانية.

جدول (10): قيم مربع كاى ومعامل الاقتران لكرامر Φ لعلاقة مدى تطبيق المبحوثات الريفيات لبعض الجوانب البيئية والمتغيرات المستقلة قيد الدراسة.

المتغيرات المستقلة	المستفيدات من المشروع			غير المستفيدات من المشروع		
	قيمة مربع كاى	قيمة معامل كرامر Φ	الترتيب	قيمة مربع كاى	قيمة معامل كرامر Φ	الترتيب
1- العمر	1.8	0.11	8	2.5	0.25	5
2- المستوى التعليمى	43.6	0.56	1	2.9	0.27	4
3- المستوى الاقتصادى	12.3	0.30	5	4.1	0.32	3
4- حجم الأسرة	1.9	0.12	7	6.4	0.40	2
5- حيازة المشروعات الصغيرة	18.4	0.36	3	2.1	0.23	6
6- الاتصال بالمنظمات الريفية	12.2	0.29	6	0.2	0.07	8
7- مدى توافر المنظمات	12.9	0.31	4	2.0	0.22	7
8- المشاركة فى العمل الزراعى	22.2	0.40	2	13.7	0.59	1

رابعا: أهم المشكلات القروية والتى تعرض لحلها المشروع والأخرى التى لم يتعرض لحلها من وجهة نظر المستفيدات من المشروع.

أ- المشكلات التى تعرض لحلها المشروع:

وللتعرف على أهم المشكلات القروية والتى تعرض لحلها المشروع تبين من النتائج الواردة فى جدول (11) أن أهم هذه المشكلات مقاسة بنسبة كل مشكلة من جملة المشكلات التى ذكرتها المبحوثات المستفيدات من المشروع وبنسبة من ذكروها من جملة العينة كما يلى:

١ - توفير مياه الشرب (بحفر آبار ارتوازية) بنسبة 20.9% من جملة المشكلات، وبنسبة 42.9% من ذكرتها من جملة المبحوثات. 2- توصيل الصرف الصحى للمنازل بنسبة 19.1% من جملة المشكلات، وذكرتها 37.9% من جملة المبحوثات المستفيدات. 3-توصيل المياه النقية للمنازل بنسبة 18.3% من جملة المشكلات، وذكرتها 36.4% من جملة المبحوثات المستفيدات.

جدول (11): التوزيع العددى والنسبى للمشكلات التى تعرض لحلها المشروع

المشكلات التى تعرض لحلها المشروع	العدد	% من جملة المشكلات	% من جملة عينة المستفيدات
١ - توفير مياه الشرب (حفر آبار ارتوازية).	60	20.9	42.9
٢ - توصيل الصرف الصحى للمنازل.	53	19.1	37.9
٣ - توصيل المياه النقية للمنازل.	51	18.3	36.4
٤ - تحسين المساكن.	42	15.1	30.0
٥ - المساهمة فى عمل مشروعات صغيرة.	29	10.4	20.7
٦ - بناء دور للمناسبات.	27	9.7	19.3
٧ - المساعدة فى حل مشكلة أمية المرأة.	16	5.8	11.4
الجملة	278	100	

4- تحسين المساكن بنسبة 15.1% من جملة المشكلات، وذكرتها 30% من جملة المبحوثات المستفيدات. 5- المساهمة فى عمل مشروعات صغيرة بنسبة 10.4% من جملة المشكلات، وذكرتها 20.7% من جملة عينة المبحوثات المستفيدات. 6- بناء دور للمناسبات بنسبة 9.7% من جملة المشكلات، وذكرتها 19.3% من جملة عينة المستفيدات من المشروع. 7- المساعدة فى حل مشكلة أمية المرأة بنسبة 5.8% من جملة المشكلات، وذكرتها 11.4% من جملة عينة المستفيدات من المشروع.

ب- المشكلات التى لم يتعرض المشروع لحلها:

وباستعراض بيانات جدول (12) لتعرف على أهم المشكلات التى لم يتعرض المشروع إلى حلها تبين أن أهم هذه المشكلات مقاسة بنسبة كل مشكلة من جملة المشكلات وبنسبة من ذكرتها من جملة عينة المستفيدات من المشروع كما يلى:

1- صعوبة التسويق بنسبة 19.9% من جملة المشكلات، وبنسبة 42.19% لمن ذكرتها من جملة عينة المستفيدات. 2- نقص مياه الرى بنسبة 18.2% من جملة المشكلات، وبنسبة 38.6% من جملة عينة المستفيدات. 3-عدم توافر الخدمات بالجمعية الزراعية بنسبة 16.8% من جملة المشكلات، وبنسبة 35.7% لمن ذكرتها من جملة عينة المستفيدات. 4- عدم توافر مستلزمات الإنتاج الزراعى بسعر مناسب بنسبة 15.2% من جملة المشكلات، وبنسبة 32.1% من جملة عينة المستفيدات. 5- عجز عدد الأطباء بالوحدات الصحية بنسبة 12.1% من جملة المشكلات، وبنسبة 25.7% لمن ذكترها من جملة عينة المستفيدات. 6- صعوبة الحصول على قروض بنسبة 10.4% من جملة المشكلات، وبنسبة 22.1% لمن ذكترها من جملة عينة المستفيدات. 7- نقص الأدوية بالوحدات الصحية بنسبة 7.4% من جملة المشكلات، وبنسبة 15.7% من جملة عينة المستفيدات.

جدول (12): التوزيع العددى والنسبى للمشكلات التى لم تعرض لحلها المشروع

المشكلات التى لم تعرض لحلها المشروع	العدد	% من جملة المشكلات	% من جملة عينة المستفيدات
١ - صعوبة التسويق.	59	19.9	42.1
٢ - نقص مياه الرى.	54	18.2	38.6
٣ - عدم توافر الخدمات بالجمعية الزراعية.	50	16.8	35.7
٤ - عدم توافر مستلزمات الإنتاج بسعر مناسب.	45	15.2	32.1
٥ - عجز عدد الأطباء بالوحدات الصحية.	36	12.1	25.7
٦ - صعوبة الحصول على قروض.	31	10.4	22.1

٧ - نقص الأدوية بالوحدات الصحية.	21	7.4	15.7
الجملة	297	100	

مناقشة النتائج

أولا: النتائج:

فى ضوء النتائج التى أسفرت عنها الدراسة يمكن الخروج بالملاحظات والتفسيرات التالية:

1- تعكس نتائج الدراسة أن مدى تطبيق المبحوثات المستفيدات من مشروع غرب النوبارية للتنمية الريفية لتطبيق بعض الممارسات الاجتماعية والبيئية كان ما بين المتوسط والمرتفع مقارنة بغير المستفيدات من المشروع واللاتى اتسمن بمدى تطبيق الممارسات الاجتماعية والبيئية ما بين المتوسط والمنخفض. وربما يرجع تفسير هذه النتيجة فى ضوء أنه يمكن القول بأن المشروع كان له دورا إيجابيا فى تنمية معارف ومهارات الريفيات المستفيدات من المشروع فيما يتعلق بالممارسات الاجتماعية والبيئية، حيث كان المشروع يعتمد فى أدائه لمعظم البرامج التنموية المتعلقة بالمشروع على أكثر من منهج فى العمل مع المرأة الريفية لعل أبرزها التطبيق العملى لتلك البرامج ومحاولته لتحسين أداء مهارة المرأة من النواحى العملية والتطبيقية خاصة فيما يتعلق بإعداد الوجبات الغذائية والغذائية السليمة ودعم دورها فى إدارة المنزل ومساعدتها على اتخاذ القرارات السليمة التى يتعلق بشأن الأسرة والمزرعة، وحفزها على الاندماج والمشاركة فى المنظمات غير الحكومية والأعمال التطوعية، وإعادة تدوير المخلفات المزرعية والمنزلية، كما يمكن القول بأنه من المرجح أيضا أن المشروع قد أبدى الاهتمام الأكبر من أهدافه بالمشكلات والموضوعات التى تمس الاحتياجات الأساسية للمرأة الريفية المستفيدة من المشروع مقارنة بغير المستفيدات واللاتى لم تتاح لهن الفرص المماثلة لتنمية معارفهن ومهارتهن للكثير من القضايا التنموية خاصة تلك المتعلقة بالممارسات الاجتماعية والبيئية والتى لا يترتب على تنميتها عوائد مادية مباشرة، ويدلل على ذلك ما توصلت إليه الدراسة الحالية من أن المشروع كان له دور فى حل مشكلات البيئة مثل توصيل الصرف الصحى للمنازل وتوفير مياه الشرب من وجهة نظر المستفيدات من المشروع.

2- أوضحت نتائج الدراسة أن مدى تطبيق المبحوثات المستفيدات وغير المستفيدات من المشروع لبعض الممارسات الزراعية كانت ما بين المتوسط والمرتفع، مما يشير إلى عدم وجود فروق كبيرة بين المستفيدات وغير المستفيدات من المشروع فى تطبيق الممارسات الزراعية، وربما يمكن تفسير هذه النتيجة إلى تزايد أو ارتفاع معدلات نسب مشاركة المرأة فى القوة العاملة المصرية بصفة عامة والزراعية بصفة خاصة، حيث تمثل المرأة الريفية فى مصر حوالى 27% من السكان وأكثر قطاعات المجتمع إنتاجا، لما لها من أدوار متعددة فى المجال الزراعى بجانب الرجل، وأحيانا وبدون مبالغة يقع على عاقتها العبء الأكبر من المسئولية أو عبء الحياة برمتها وخاصة عند هجرة الرجل الريفى، كما يتعاظم دورها الاقتصادى أكثر ويزداد كثافته كلما صغرت الحيازة الزراعية للأسرة وانخفض دخلها واعتمدت على العمل العائلى، وبالتالى تزايد فرص مشاركتها فى كافة أعمال الإنتاج الزراعى النباتى أو الحيوانى، والتسويق الزراعى والتعامل مع مستلزمات الإنتاج، وهو ما ينطبق على عينة الدراسة حيث أنهن من ذوات الدخل المنخفض، وبالتالى تراكم خبراتها وتعدد ممارستها فى مجال تطبيق الجوانب الزراعية. وربما يتفق هذا الاستنتاج مع ما أشارت إليه عفت عبد الحميد (1995)، وتقرير مجلس الشورى (1998) من أن المرأة الريفية يتعاظم دورها الاقتصادى مع هجرة الأزواج وانخفاض دخل الأسرة الريفية. ويدلل على تلك النتيجة أيضا ما توصلت إليه نتائج الدراسة الحالية من ارتباط أو اقتران لمتغير المشاركة فى العمل الزراعى للريفيات المستفيدات وغير المستفيدات من المشروع مع درجة تطبيقهن لبعض الجوانب الزراعية. مما يمكن القول ووفقا لما سبق أن المردود التنموى للمشروع على فئة المستفيدات من المشروع فى تطبيق الممارسات الزراعية مقارنة بغير المستفيدات كان متقاربا.

3- دعمت النتائج بوضوح أهمية متغير المستوى التعليمى للمبحوثات المستفيدات من المشروع، حيث تبين أنه من أهم المتغيرات المستقلة من حيث اقترانه بدرجة تطبيق المبحوثات المستفيدات من المشروع لبعض الممارسات الاجتماعية والزراعية والبيئية، وربما يرجع تفسير تلك النتيجة فى ضوء أن التعليم بصفة عامة يساعد على اكتساب المعارف والمعلومات، كما أنه من أهم الوسائل لنشر المعرفة، وتغيير القيم والسلوك وأنماط الاستهلاك وترشيد استهلاك الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى أن الريفيات المتعلمات يسهل اتصالهن بمصادر المعلومات المختلفة والاستفادة من معطياتها أكثر من الريفيات غير المتعلمات، كما يمكن القول بأن المبحوثات المستفيدات من المشروع تعرضن لكثير من برامج التدريب والتوعية المتعلقة بالممارسات الاجتماعية والزراعية والبيئية وكذلك برامج محو الأمية الأمر الذى قد يساعد على

رفع مستوى وعيهن ومعارفهن بتلك الجوانب مقارنة بغير المستفيدات من المشروع مما يتطلب الإشارة إلى أهمية إعطاء مزيد من الاهتمام بالتعليم وتوجيه برامج محو الأمية كأحد المتطلبات الضرورية لتنمية المرأة الريفية وإعادة توجيه التعليم فى اتجاه التنمية الريفية.

التوصيات:

فى ضوء ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج وما أعقبها من مناقشة يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

١ - فى ضوء نتائج البحث تبين أن مشروع غرب النوبارية للتنمية الريفية كان أكثر توجهاً نحو حل بعض المشكلات القروية التى تمس احتياجات الريفيات كتوفير مياه الشرب وتوصيل الصرف الصحى، وتقديم الخدمات الطبية للمرأة مما ساعد إلى ارتفاع مدى تطبيقهن للممارسات الاجتماعية والبيئية، وبالتالى يمكن التوصية بأهمية تحديد الاحتياجات الحقيقية للمرأة الريفية والأولويات التى يحددها أفراد المجتمع عند تخطيط وتنفيذ برامج التنمية المستقبلية.

٢ - أهمية عقد دورات تدريبية للمرأة الريفية لتحسين كفاءتها ومهارتها على التقنيات الحديثة وخاصة فى مجال تدوير المخلفات المزرعية والمنزلية والتصنيع الغذائى، حيث تبين من نتائج الدراسة ارتفاع المدى التطبيقى للمرأة المستفيدة من المشروع فى مجال تدوير المخلفات المزرعية وتوفير العلائق الجافة للحيوانات.

٣ - إدخال بعض التكنولوجيات الحديثة والبسيطة والملائمة للمرأة وتدريبها على استخدامها فى مجالات عملها سواء داخل المنزل أو خارجه لزيادة كفاءة المرأة الإنتاجية وارتفاع مستوى التنمية فى القرية.

٤ - زيادة تفعيل إدماج المرأة الريفية فى الجهود التنموية ووضع شئونها فى الاعتبار عند التخطيط للتنمية الريفية وتعزيز دورها فى كل مراحلها والاستفادة من مردودات هذه التنمية.

٥ - العمل على تحسين الحالة الصحية للمرأة الريفية من خلال العمل على تعميم مراكز صحة المرأة وليس التركيز على الفترة الإنجابية فقط من حياتها وخاصة فى المناطق الريفية والنائية وخفض تكاليفها لتكون فى متناول محدودى الدخل.

المراجع

١ - الجنجيهى، هدى محمد (2002): المرأة الريفية وتحديات التنمية، المشاكل والحلول – والواقع المأمول، فى: المؤتمر السادس للإرشاد الزراعى وتنمية المرأة الريفية، المركز المصرى الدولى للزراعة، القاهرة.

٢ - الخاروف، أمل محمد على (2010): مناهج وطرق تعزيز مشاركة المرأة المبدعة فى تحقيق ا لتنمية، مركز المرأة العربية لتدريب والبحوث، تونس.

٣ - الطمبداوى، مصطفى عبد الفتاح، وعز الدين عبد القادر (2003): دور المرأة الريفية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمحافظة الشرقية، فى: التنمية البشرية فى القطاع اليفى، المؤتمر الحادى عشر للاقتصاديين الزراعيين، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى، الدقى، القاهرة.

٤ - العزبى، محمد إبراهيم (1995):السكان الريفيون، الشنهابى للطباعة والنشر، الإسكندرية.

٥ - العزبى، محمد إبراهيم، وعبد الرحيم الحيدرى (1988): المرأة الريفية، أدوارها ومكانتها، فى: دراسات فى التنمية الريفية، قسم المجتمع الريفى، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية.

٦ - تقرير إنجازات مشروع غرب النوبارية للتنمية الريفية (2009): المركز الدولى للتنمية، الإسكندرية.

٧ - تقرير التنمية البشرية لمحافظة الإسكندرية (2003): جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، وزارة التنمية الملحية، القاهرة.

٨ - تقرير مجلس الشورى (1988): نحو مشاركة أكثر فعالية للمرأة المصرية من أجل تحقيق الانطلاقة الكبرى.

٩ - خاطر، السيد (2003): مساهمة المرأة فى التنمية البشرية فى مصر، فى: التنمية البشرية فى القطاع الريفى، المؤتمر الحادى عشر للاقتصاديين الزراعيين، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى، الدقى، القاهرة.

١٠ - عبد الحميد، عفت (1995): تنشيط وتدعيم دور المرأة فى تنمية الريف، ندوة المتطلبات المجتمعية للإصلاح الاقتصادى، البعد الغائب فى تنمية الريف المصرى، الجمعية المصرية للاجتماع الريفى، القاهرة.

١١ - على، مريت آيت أحمد (2004): المرأة المسلمة ودورها فى التنمية البشرية للمجتمعات الإسلامية، فى: مؤتمر مشكلات الفقر فى العالم الإسلامى، الأسباب والحلول، المعهد العالى لوحدة المسلمين، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا.
١٢ - علام، صلاح الدين محمود (1993): الأساليب الإحصائية الاستدلالية البارامترية واللابارامترية فى تحليل بيانات البحوث النفسية والتربوية، الجزء الثانى، دار الفكر العربى، القاهرة.
١٣ - فضل الله، صالح على صالح (2003): التنمية البشرية ودورها المأمول فى تنمية الريف المصرى، فى: التنمية البشرية فى القطاع الريفى، المؤتمر الحادى عشر للاقتصاديين الزراعيين، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى، الدقى، القاهرة.
١٤ - كاظم، فاطمة محمد (1995): دور المرأة الريفية فى تدعيم آفاق التنمية المحلية، ندوة المتطلبات المجتمعية للإصلاح الاقتصادى، البعد الغائب فى تنمية الريف المصرى، الجمعية المصرة للاجتماع الريفى، القاهرة.
١٥ - منصور، كاملة محمد (1995): دور المرأة الريفية فى التنمية الريفية، ندوة المتطلبات المجتمعية للإصلاح الاقتصادى، البعد الغائب فى تنمية الريف المصرى، الجمعية المصرية للاجتماع الريفى، القاهرة.
16- Archer, J. and Lloyd, B (1982): Sex and Gender, Penguin Books.
17- Barrett, M., (1984): Women's Oppression Today, Verso Editions.
18- Rogers, B. (1982): The Domestication of Women, Kogan Page.
19- Rose, S., Kamin, L. and Lewontim, R., (1984): Not in our Genes, Penguin Books.

THE SOCIAL, AGRICULTURAL AND ENVIRONMENTAL IMPACTS OF WEST NOBARIA RURAL DEVELOPMENT PROJECT ON RURAL WOMEN IN SOME VILLIGES NOBARIA REGION

Elgannam, A.F. and Amany A. Elsaied
Agric. Extension and Rural Development Res. Inst., Agric. Res. Center

ABSTRACT

This study aimed mainly to assess the development impacts of west Nobaria rural development project (NRDP) on rural women beneficiaries through the implementation social, agricultural and environmental practices of the project, and their relationships with some independent variables. A systematic random sample of 140 rural women who benefited from the four villages of Adam, El-Yashaa, Malek and Abd A-Azim Zaher of the Tiba and El-Entlak districts, in addition 40 rural women for comparison who have not benefited from the project of the El-Sharawey village at Al-Bostan district was selected.

Data were collected by personal interview using a pretested interview schedule, frequencies, percentages, Chi square test and Cramer contingency coefficient were used in analyzing the data.

The results of this study revealed that:

1- The level of implementing social, agricultural and environmental practices by project beneficiaries were high or moderate.
2- The level implementation social and environmental practices by project non-beneficiaries were low or moderate, whereas implementation of agriculture practices was high.

3- Educational level and participation in farming were the only independent variables related to implementation of social, agriculture and environmental parties among beneficiaries.
4- Participation in farming was the only independent variable related to implementation of social, agricultural and environmental practices among non-beneficiaries
5- The west Nobaria development project is seen to have helped in serving pure water and sewage service. However less than 50% of respondents perceive such help.

قام بتحكيم البحث

أ.د / محمد السيد الإمام **كلية الزراعة – جامعة المنصورة**
أ.د / مختار محمد عبد اللا **كلية الزراعة – جامعة طنطا**